تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

د / محمد إبراهيم مبروك
مدرس علم الاجتماع جامعة الفيوم

المقدمة :

لقد أصبح استشراف المستقبل ضرورة ملحة ، لما أسفرت عنه العولمة وما رافقها من ثورة تكنولوجية ومعلوماتية ، ومن تحولات وتغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية سريعة ومتناقضة.[١] ومن ثم فإن استشراف المستقبل يكسبنا المعرفة التى تمكنا من التعرف إلى الصور المحتملة له، وامتلاك الوسائل والأليات التى من خلالها نستطيع مواجهة التحديات والمشكلات التى تهدد تقدم المجتمع.[٢] فنحن نحتاج إلى أن نتوقع مستقبلنا الذى نرغب فيه ، وإلا سنتعامل مع مستقبل ليس من اختيارنا ، و لكنه مستقبل بالمصادفة .[٣] أو مستقبل يصنعه لنا غيرنا .

إن استشراف المستقبل لا يقصد به البحث عن المجهول ، وإنما هو فعل إيجابى يسهم فى تحديد ملامح الغد ، والعمل على تفعيل قدرات المجتمع للدفع بعملية التنمية ؛ ولهذا كان اهتمام الدول المتقدمة بالدراسات المستقبلية فى بناء خططها التنموية والسياسية بعد الحرب العالمية الثانية .[٤]

وما من شك أن عمليات صنع القرارات الرشيدة تستند إلى الوعى والأدراك المستقبلى ،فكل أنواع السلوك الهادف والرشيد تتضمن وعياً مستقبلياً[٥] وعليه فالدراسات المستقبلية تعد إحدى أدوات ترشيد القرارات ، غير أن إجراءها لا يعنى ضمان حدوث ذلك الترشيد ؛ وذلك لأن قدرتنا على صوغ القرارات السديدة تتوقف على درجة فهمنا للتغيرات الاجتماعية السريعة ، والارتباطات بين الظواهر ، وفهم احتمالات تطور تلك التغيرات في المستقبل .[٦] ومع ذلك يظل لتلك الدراسات دورها الإيجابى الهام ، كمرشد وموجه لاتخاذ القرارات السليمة، وفضلاً عن ذلك يبقى لها دور عظيم الشأن ، حيث إنها تمكّن من اختيار الآراء والسياسات والاستراتيجيات التى تتبناها مدارس فكرية متباينة ، وتنتشر بين عدد كبير من المثقفين والأكاديميين ، كما أن بيان صور المستقبل فى ظل تلك الأحوال يساعد فى

حسم كثير من المناقشات ، ويفضى إلى تكوين تيار فكرى وطنى وقومى حول المستقبل المرغوب فيه ، وتحديد الآليات والإجراءات التى تساعد فى الوصول إليه.(٧)

وعلى الرغم من أهمية الدراسات المستقبلية والاهتمام الواضح بها من قبل دول العالم المتقدم ، حيث يُدّرس فى الجامعات والمعاهد الأمريكية نحو ٤٧٥ مقرر فى الدراسات المستقبلية(٨) فإنه لا يزال يقل الاهتمام بها فى الثقافة العربية المعاصرة؛ ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها: الاستغراق فى الحاضر بمشكلاته وآلامه، و خضوع الذهنية العربية لمرجعيات عدة، تشجع على النظر إلى الماضى والتوقف عنده وتقوض أى محاولة للتطلع إلى المستقبل، علاوة على وطأة الكثير من القوى المحافظة التى ترى فى أى محاولة للتقدم تهديداً لوجودها.(٩)

ومع ذلك لم يقتصر الإنتاج العلمى المرتبط بالدراسات المستقبلية على الدول الغربية وحسب ، وإنما ثمة إسهامات عربية فى هذا المجال بعضها فردى والبعض الآخر مؤسسى ، وقد جاءت هذه الإسهامات انعكاساً للاهتمام العالمى بالدراسات المستقبلية ، وكثرة النماذج المطروحة فى المنتديات الدولية حول مستقبل العالم ، وكذلك انعكاساً للقلق المتزايد بين المثقفين العرب بشأن مستقبل الوطن العربى .(١٠)

وبالنسبة إلى مصر ، فعلى الرغم من وجود بعض الدراسات التى اهتمت بدراسة المستقبل فى النصف الثانى من القرن العشرين ، بالإضافة إلى أربع دراسات حديثة تم إنجازها في العقد الحالى وهى : رؤية مصر ٢٠٢٢ التى أصدرتها وزارة التخطيط ، ورؤية ٢٠١٥ التى تضمنها تقرير التنمية البشرية في مصر في عام ٢٠٠٥ ، ورؤيتا ٢٠٢٥، ٢٠٣٠ اللتان أصدرهما مركز معلومات مجلس الوزراء ، فإن موقع مصر في الدراسات المستقبلية يعد موقعاً متواضعاً ، إذا ما قورنت بغيرها من الدول النامية في مجال الدراسات المستقبلية التى تم إنجازها حتى الآن ، وذلك لأن بعض هذه الدراسات لم يتم استكمالها و توقف فجأة ، وبعضها يفتقر إلى الصحة المنهجية ، والعمق العلمى ، و القليل منها هو الذى تم إنجازه بدقة ، أو تم الاستفادة منه في وضع الخطط التنموية ، فعلى سبيل المثال كان مشروع مصر ٢٠٢٠ من أشهر المشاريع المستقبلية في مصر في النصف الثانى من القرن العشرين واستمر

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

لفترة ، وكانت ثمرته بعض الأعمال الرصينة ، ومع ذلك ظهرت عقبات أجبرت المشروع على التوقف قبل أن يكمل مهمته.[١١]

وقد أفضى اندلاع ثورتى ٢٥ يناير٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣ إلى عديد من التحولات في البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى ، بالإضافة إلى جملة من التساؤلات ، شغلت بال المفكرين والعلماء وغيرهم من المهتمين بالشأن المصرى ، تدور معظمها حول مستقبل التنمية في مصر وهى : ما مستقبل النظام السياسى في مصر ؟ هل ثمة إمكانية لصنع مستقبل أفضل ؟ وما الصور المتاحة والممكنة للمستقبل؟ وما الاستراتيجيات اللازمة للخروج من الأزمة الراهنة التى حدثت على إثر تلك الثورتين؟ كيف يتحقق المستقبل المرغوب فيه ؟ وما الأفق االزمنى لتحقيق المستقبل المفضل ؟

وعليه جاء البحث الراهن يسعى إلى استشراف مستقبل التنمية في مصر خلال العقدين القادمين من خلال التوصل إلى السيناريوهات المحتملة والممكنة لمستقبل التنمية في مصر ، والوقوف على السياسات والإجراءات التى يلزم اتباعها ؛ من أجل أن تصبح مصر في مصاف الدول المتقدمة.

أولاً – مشكلة البحث :

أدى غياب الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية ، وانتشار الفقر ، واستشراء الفساد والمحسوبية والبطالة ، وتردى الأوضاع المجتمعية ، علاوة على فشل الدولة فى توفير حياة كريمة لغالبية أفراد الشعب ، إلى اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ضد نظام الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك.[١٢] والذى تخلى عن الحكم على إثرها فى ١١ فبراير من العام نفسه .

وعلى صعيد آخر أدت حالة الانفلات الأمنى التى رافقت ثورة ٢٥ يناير إلى ازدياد أحداث العنف ، والوقفات الاحتجاجية ، والمطالب الفئوية ؛ وذلك نظراً لرخوة الدولة بعد الثورة ؛ ولأن الحدث الثورى لم يسفر عن إشباع احتياجات الجماهير .[١٣] – كما كان يتوقع غالبية أفراد الشعب – فقد تمخض عن ذلك دخول الدولة فى أزمة اقتصادية ومجتمعية جسيمة أثرت بالسلب فى أوضاع التنمية بالدولة .

على سبيل المثال ، تراجع ترتيب مصر فى التنمية البشرية من الرتبة ١٠١ على مستوى دول العالم عام ٢٠١٠ ، إلى الرتبة ١١٢ فى عام ٢٠١٣ ، فى الوقت الذى تقدمت فيه كل من قطر وسنغافورة ، والولايات المتحدة ، وألمانيا من الرتبة ٣٨ ، ٢٧، ١٠،٤ على التوالى فى عام ٢٠١٠ إلى ٣٦، ١٨، ٣، ٥ عام ٢٠١٣ .(١٤) وفيما يتعلق بالتنمية الشاملة أوضحت إحدى الدراسات تراجع نمو الاقتصاد المصرى خلال عام ٢٠١١ مقارنة بالعام السابق له . حيث بلغ معدل النمو الاقتصادى حوالى ١،٨ % خلال عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ ، مقابل ٥،١ % خلال عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ ، وقد تدهورت أوضاع السياحة في مصر بعد الثورة ، إذ تراجع أعداد السائحين بنسبة ١٣،٣% ، ليصل إلى ١١،٩ مليون سائح خلال عام ٢٠١١ ، مقابل ١٣،٨ مليون سائح عام ٢٠١٠ ، علاوة على ارتفاع حجم الدين العام ليصل إلى ١٢٥٠،٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠/ ٢٠١١ مقابل ١٠٨٠،٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠ .(١٥) أضف إلى ذلك انخفاض معدل الاستثمار والادخار بعد ثورة ٢٥ يناير ، مقارنةً بالعام السابق للثورة فبالنسبة إلى معدل الاستثمار بلغ ١٥،٤ % عام ٢٠١١ ، مقابل ١٨،٩%عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ ، أما معدل الادخار بلغ ١٠،٨ % عام ٢٠١٠/ ٢٠١١، مقابل ١٤،١ % عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ .(١٦) وأوضحت دراسة لأوضاع الأسرة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ارتفاع نسبة الأسر التى لا يكفى دخلها احتياجاتها ، لتبلغ ٥٧،٥ % في مايو ٢٠١٢ مقارنةً بنحو ٤٥،١% من الأسر خلال شهر مايو ٢٠١٠ ، كما أوضحت الدراسة ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى ١٢،٦% في يونيو ٢٠١٢ ، مقابل٩%في يونو ٢٠١٠ . (١٧)

وجدير بالذكر أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ازدادت وتيرة تدهورها في ظل الفترة التى حكم فيها الإخوان المسلمون الدولة ، فقد استمر تواضع معدلات النمو الاقتصادى ،وتراجع معدلات الاستثمار خلال شهر مارس ٢٠١٣ ، ليصل إلى ١٣،٨ % مقابل ١٥،٤ % عام ٢٠١١.(١٨) كما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من ٢٠١٣ إلى ١٣،٢% مقابل ٩،١% في الربع الأول من عام ٢٠١٠ ، وارتفعت ديون مصر

الخارجية إلى نحو ٤٥،٥ مليار دولار خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣، مقابل ٣٤،٥ عام ٢٠١٢ ، كما ازدادت نسبة الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى بنحو ١٠% بعد أن ارتفعت من ٧٩%إلى نحو ٨٩% خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣ .(١٩) فضلاً عن ذلك انخفض صافى الاحتياطات الأجنبية ليصل إلى نحو ١٣،٤ مليار دولار في مارس ٢٠١٢ ، وقد تسبب ذلك في خفض التصنيف الائتمانى لمصر من قبل المؤسسات الدولية عدة مرات منذ ثورة ٢٥ يناير ، أضف إلى ذلك ارتفع العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالى ليبلغ ٩١،٥ مليار جنيه عام ٢٠١٣ مقارنةً بعجز قدره ٧٣،٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٢/٢٠١١[٢٠]

وإذا كانت البيانات السابقة تشير إلى بعض ما أسفرت عنه ثورة ٢٥ يناير فياترى بعد اندلاع ثورة ٣٠ يونيو التى تعد الموجة الأولى للثورة الأم (ثورة ٢٥ يناير)هل سيستمر الوضع كما هو أم سيتغير للأسوأ أم للأفضل فما السيناريوهات المتوقعة للنظام السياسى فى مصر فى المستقبل ؟ وما مستقبل التنمية فيها ؟ وكيف تخرج مصر من أزمتها وتصبح دولة متقدمة خلال السنوات القادمة .

وعلى الرغم من تعدد الدراسات والبحوث السابقة التى اهتمت بثورة ٢٥ يناير ومآلاتها فإن ثمة بعض الدراسات التحليلية القليلة التى اهتمت باستشراف المستقبل ، مثل دراسة " مصر ٢٠٣٠"[٢١] عام ٢٠١١ ، ودراسة شادية فتحى عام ٢٠١١ عن الدولة الدينية في مصر والسيناريوهات الثلاثة المتوقعة للدولة في مصر ، ودراسة منار عز الدين عن المستقبل السياسى المصرى ، ودراسة إبراهيم عوض عام ٢٠١٥ عن مستقبل الديمقراطية في مصر... وغيرها من الدراسات التى ستطرح في التراث النظرى للبحث . وعلى الرغم من أن هذه الدراسات قد اهتمت باستشراف جوانب مختلفة من مستقبل مصر ، فإن الباحث باطلاعه عليها هى وغيرها من الدراسات التى اهتمت بثورتى مصر . استخلص بعض الملاحظات أهمها:

١- غياب الاهتمام بمستقبل التنمية فى مصر والسيناريوهات المحتملة للأوضاع التنموية .

٢- لم تستند هذه الدراسات إلى دراسات ميدانية عند صوغ السيناريوهات المستقبلية ، فضلاً عن أن السيناريوهات المصاغة ذات طابع حدسى ، ويغلب عليها الطابع الانطباعى .

٣- لم تتعرض هذه الدراسات والبحوث إلى السيناريو المعيارى لمستقبل التنمية فى مصر .

٤- لم تنطلق من توجه نظرى واضح يؤدى إلى اختبار نظرية علم الاجتماع المرتبطة بالتنمية

٥- غاب عن هذه الدراسات والبحوث الاهتمام بمستقبل التنمية فى مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو

وتأسيساً على ما سبق تمكن الباحث من صوغ مشكلة البحث الراهن فى تساؤل رئيس مفاده : ما السيناريوهات المحتملة والممكنة والمرغوبة المتوقعة للتنمية فى مصر خلال العقدين القادمين ؟

ثانياً- أهمية البحث:

ترجع الأهمية العلمية للبحث إلى عدد من النقاط نوجز أهمها فيما يلى :

- يسهم هذا البحث فى التوصل إلى السيناريوهات المستقبلية الممكنة والمحتملة والمعيارية (المرغوبة) للتنمية فى المجتمع المصرى خلال العقدين القادمين .
- اختبار بعض القضايا النظرية المرتبطة بنظريات التنمية .

وبالنسبة إلى الأهمية العملية أو التطبيقية للبحث يمكن ردها إلى ما يلى :

- أن التوصل إلى الإجراءات والسياسات التى ينبغى اتخاذها لتحقيق السيناريو المفضل لمستقبل التنمية فى مصر يسهم فى تحقيق هذا السيناريو ، وتجنب السيناريوهات البديلة التى تتوقع وضعاً سيئاً .للمستقبل .
- التعرف إلى سيناريوهات مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو ، يساعد على إنماء الوعى الاجتماعى لمتخذى القرار بالآثار السلبية التى يحتمل حدوثها عند انتهاج سياسة معينة ، علاوة على تحذيرهم من أحداث يمكن أن تطرأ فجأة فى المستقبل ؛ مما يسهم فى تجنبها والحد من آثارها السلبية .

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

- يساعد البحث الراهن فى توفير قاعدة معرفية تفيد متخذى القرار فى تحديد الاختيارات المناسبة والخطط التى تسهم فى بلوغ المستقبل المفضل .
- البحث الراهن سيوفر المعلومات عن المسارات المحتملة للسياق الاجتماعى فى المستقبل ، الأمر الذى يمكن أفراد المجتمع من التعامل العقلانى مع الأحداث المتوقع حدوثها فى المستقبل ، وتعديل سلوكياتهم فى اتجاه يتوافق مع الرؤية المستقبلية المرغوبة ؛ مما يسهم فى إحداث تغيير إيجابى فى المجتمع و بلوغ المستقبل المرغوب فيه .

ثالثاً – الدراسات السابقة :

تنوعت الدراسات والبحوث التى تناولت استشراف مآلات ثورات الربيع العربى بعامة وثورة ٢٥ يناير بوجه خاص ، ما بين دراسات اهتمت بمستقبل التحول الديمقراطى ، وأخرى اهتمت بمستقبل الدول التى نشبت بها الثورات ومن بينها مصر .

وبالنسبة للدراسات التى اهتمت بمستقبل التحول الديمقراطى فى الوطن العربى ، نجد أن مريم سلطان لوتاه [٢٢] قد رصدت فى دراسة لها ثلاثة سيناريوهات فى هذا الشأن، الأول سيناريو الصعود الديمقراطى ، والثانى سيناريو الحراك إلى الوراء ، والأخير سيناريو النفس الطويل ، وقد رأت أن السيناريو الأول (الصعود الديمقراطى) هو الأقرب إلى الحدوث . ولمزيد من الدراسات حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى : (دراسة أحمد زايد [٢٣]عن تحديات التحول الديمقراطى فيما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، ودراسة أسامة عبد البارى[٢٤] عن رؤى النخبة المصرية للديمقراطية بعد ثورة ٢٥ يناير ، ودراسة على الدين هلال وآخرون [٢٥]عن الصراع من أجل نظام سياسى جديد فى مصر بعد الثورة ، و دراسة " علاء الشامى "[٢٦] بعنوان " المعارضة الالكترونية وعلاقتها بالتحول الديمقراطى فى العالم العربى ، الثورة المصرية نموذجاً" ، ودراسة السيد يسين[٢٧] عن ثورة ٢٥ يناير بين التحول الديمقراطى والتنمية الشاملة ، ودراسة فريدة فرحى[٢٨] عن التحول الديمقراطى ،

طرق جديدة لفهم الثورة ، ودراسة عبد الفتاح ماضى [٢٩]عن تحديات بناء النظام الديمقراطى فى مصر) .

أما عن مستقبل الدول التى اندلعت بها ثورات الربيع العربى ، فقد توصلت دراسة بو حنيه قوى [٣٠] عام ٢٠١١ إلى أنه من الممكن أن تؤدى الثورات العربية إلى تغيرات سياسية ، ولكنها لن تستطيع أن تؤدى إلى تغيرات اجتماعية أو اقتصادية كبيرة ؛ وذلك لغياب البعد الأيديولوجى ، كما توصلت إلى أن الثورات تستطيع إزالة بعض النظم القديمة ، ولكن ستترك الساحة للقوى القديمة لكى تبنى النظام الجديد أو الدول من جديد ؛ وذلك لعدم ظهور قيادة مسيطرة على تلك الثورات .وفى السياق نفسه جاءت دراسة سلمان بو نعمان[٣١] الموسومة بـــ" أسئلة دول الربيع العربى : نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة" ؛ لتوضح أن السيناريو المرغوب فيه لدول ثورات الربيع العربى هو نموذج الدولة العادلة ، والذى سيسهم فى الانتقال الحتمى إلى دولة الرفاهة ، ومع ذلك لم توضح الدراسة الآليات التى من خلالها نستطيع أن نصل إلى الدولة العادلة .

ومن أجل التعرف على مستقبل العالم العربى فى عام ٢٠٢٥ ، جاء تقرير الاتحاد الأوروبى للدراسات الأمنية ، طارحاً ثلاثة سيناريوهات للوضع المستقبلى فى العالم العربى ، ورأى أنه لا يمكن ترجيح حدوث أحد السيناريوهات الثلاثة بدرجة أكبر من الآخرى، فالثلاثة عند احتمال متعادل بحدوث أحدهم ، السيناريو الأول بعنوان الإضراب العربى ، ويتسم بعدم استقرار العالم العربى، والثانى موسوم بالانهيار العربى ، ويشير إلى الانهيار الداخلى لدول العالم العربى والثالث معنون بالقفزة العربية ، ووفقاً لهذا السيناريو يبدأ الاقتصاد فى التعافى وتنهض الأمة العربية.[٣٢]

وفيما يتعلق باستشراف مستقبل مصر ، فعلى الرغم من رؤية لويد س جاردنر[٣٣] حول صعوبة استشراف مستقبل مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، والتى عبر عنها قائلا: " إنه من الصعب استشراف مستقبل مصر وسط أعمدة الدخان المتصاعدة من حريق المركبات فى تظاهرات ما بعد مبارك ، فإن هناك بعض الدراسات القليلة التى حاولت الخوض فى هذا المعترك ،ومن ثم جاءت دراسة شادية فتحى[٣٤]عام ٢٠١١ تتوقع سيناريوهين متعارضين

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

لمستقبل مصر ، هما سيناريو الدولة المدنية ، وسيناريو الدولة الدينية ، ويتوسطهما سيناريو يستلهم النموذج التركى الحالى ، مشيرة إلى أن النموذج التركى هو الأقرب قبولاً ، فى حين استبعدت فرص تحقق الدولة المدنية ، ورأت أن المؤشرات تميل إلى احتمال قيام دولة دينية فى مصر .

وفى سياق متصل طرح حسن سلامة (٣٥) ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل مصر ، الأول هو سيناريو الأمل ، والذى تتحقق فى ظله أهداف ثورة ٢٥ يناير والسيناريو الثانى هو سيناريو الدولة الدينية ، والذى تستمد الطبقة الحاكمة فيه سلطاتها من أساس إلهى ، والسيناريو الثالث هو سيناريو استدامة الحالة الانتقالية، حيث يشير هذا السيناريو إلى دوام حالة السجال والصراع القائم بين التيارات السياسية .

كما توقعت دراسة منار عز الدين [٣٦] عام ٢٠١٢ أربعة سيناريوهات لمستقبل مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ، وهى السيناريو الامتدادى (الاتجاهى) والسيناريو الكارثى ، وسيناريو الأمل، والسيناريو المختلط ، حيث يشير الأول إلى استمرار الحالة الانتقالية ، ويعنى الثانى فشل الثورة ، بينما يطرح الثالث بناء الدولة فى إطار من الاستقرار ، أما الرابع (السيناريو المختلط) فيتضمن عديداً من الفرص والتحديات والتهديدات فى آن واحد .

وبالنسبة إلى العوامل المؤثرة فى السيناريوهات المحتملة لمستقبل مصر جاءت دراسة أحمد فهمى (٣٧) ؛ لتكشف عن أن الجيش والقوى السياسية والدور الخارجى ، من أهم تلك العوامل فى المستقبل .

وعلى الرغم من أن الدراسات والبحوث التى تم عرضها قد دعمت الباحث بعديد من القضايا المعرفية والمنهجية التى ساهمت فى توجيه البحث الراهن ، وأثرت الإطار النظرى والمنهجى له ، فضلاً عن أن نتائج تلك الدراسات قد أفادته فى تفسير وتحليل نتائج بحثه ، وربطها بنتائج تلك الدراسات علاوة على الربط بين التوجه النظرى للبحث وبين هذه الدراسات عند تحليل النتائج ، فإن هذه الدراسات والبحوث بها أوجه نقص تم طرحها فى مقدمة البحث وقد كان أهمها ، غياب الاهتمام بدراسة مستقبل التنمية فى مصر بعد

ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١، و٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، وعليه جاء البحث الراهن منطلقاً من الفجوة المعرفية التى يتسم بها التراث النظرى فيما يتعلق بموضوعه .

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

رابعاً – التوجه النظرى للبحث:

تعددت النظريات والمداخل النظرية التى اهتمت بقضية التنمية والتخلف ؛ نظراً لاختلاف تخصصات الباحثين من جانب ،ولتباين توجهاتهم الفكرية والأيديولوجية من جانب آخر وفى هذا الصدد يرى على ليلة [٣٨] أننا نستطيع أن نقسم الأدب التنموى – تاريخياً – إلى مجموعتين من النظريات ، الأولى : وهى النظريات التى لم تهتم بشكل مباشر بقضية التنمية والتخلف ، بل كان جُل اهتمامها تفسير وتأويل الواقع الاجتماعى حينئذ، والاهتمام بمشاكل المجتمع خاصة الصناعى ومراحل تطوره ، وكيفية إعادة بنائه وتغييره للأفضل، وتتضمن هذه المجموعة بعض الاتجاهات النظرية مثل ، اتجاه النماذج والمؤشرات ،و الاتجاه التطورى المحدث، والاتجاه الانتشارى ، والاتجاه السيكولوجى أو السلوكى ... وغيرهم .

أما المجموعة الأخرى ، فهى النظريات التى اهتمت بقضية التنمية والتخلف بشكل رئيس ومباشر، وهى نظريات التحديث والتنمية ، ونظريات التبعية – وما تمخض عنها من نظريات آخرى – وعلى الرغم من أن تلك النظريات قد اهتمت بالتنمية والتخلف ، فإنهما تعدان مدرستين متباينتين لكل منها قضاياها وافتراضاتها المختلفة ، وتفسيرها ورؤيتها الخاصة بها إزاء التنمية والتخلف.[٣٩] ومن ثم فهما مختلفتان تمام الاختلاف فى معالجتهما لأسباب وعوامل التخلف ، وآليات إحداث التنمية فى الدول النامية [٤٠].

وبخصوص نظريات التحديث والتنمية ، فقد ردت تخلف الدول النامية إلى عوامل داخلية لتلك الدول ، أبرزها النمط القيمى والثقافى السائد ، والصراعات الداخلية ، وسيادة الأنماط الإنتاجية ما قبل الرأسمالية ؛ وذلك لأن هذه الدول لم تستطع أن تسير فى الطريق الصحيح للتحديث الرأسمالى، وقد ذهبت تلك النظريات إلى أن تنمية الدول النامية تكمن فى إحداث تغيير قيمى فى تلك المجتمعات ، ومحاكاة التجربة الغربية فى التنمية، من خلال نقل النظام الرأسمالى للإنتاج بكل ما يتضمنه من قيم ثقافية وتوجهات أيديولوجية ، فضلاً

عن نشر التكنولوجيا الغربية فى كل أنحاء البلاد الفقيرة ، وأن هذه الإجراءات تمثل الطريق الوحيد أمام هذه الدول ؛ لتحقيق التنمية والتقدم .[٤١]

والباحث لا يؤيد افتراضات وقضايا هذه النظريات ؛ نظراً لعدم استطاعتها تفسير واقع التنمية والتخلف فى الدول النامية بشكل موضوعى وسليم ، فضلاً عن تجاهلها – عن عمد– دور الاستعمار والاستغلال الرأسمالى العالمى، وعلاقات التبعية بأشكالها المختلفة بين الدول النامية والمتقدمة فى إحداث التخلف ، كما أنها غضت الطرف عن خصوصية المجتمعات فى البلدان النامية ، فما يصلح تطبيقه من سياسات تنموية فى الغرب، ليس بالطبع نستطيع تطبيقه فى الشرق ؛ وذلك لتباين النسق الثقافى والقيمى .

وبالنسبة إلى نظريات التبعية ، فهى ترجع حدوث واستمرار تخلف الدول النامية بشكل رئيس إلى التطور التاريخى للعلاقات اللامتكافئة بين النظام الرأسمالى العالمى للدول المتقدمة والدول المتخلفة ، حيث تهيمن عليه علاقات القوة اللامتكافئة بين المراكز والهوامش ، والتى أفرزت نمطاً من التبعية بأشكالها المختلفة .[٤٢] وقد ركزت هذه النظريات على الحل الاشتراكى الثورى[٤٣] واعتبرته أساساً لحل المشكلات التى تعانى منها البلدان المتخلفة ، وذهب أنصارها إلى أن التنمية الحقيقية لن تتحقق إلا إذا تحررت دول العالم الثالث من تبعيتها للدول المتقدمة ، وأن دراسة التنمية لابد أن تتم فى إطار نظرى عالمى ، كما أنه من الضرورى التخلى عن الطرق والأساليب التقليدية للتنمية ، والبحث عن أساليب جديدة تسهم فى تخلص البلدان المتخلفة من تخلفها وتحقق التقدم المنشود .[٤٤] وينتمى إلى نظريات التبعية علماء كثر أهمهم ، اقتصاديون ماركسيون من أمريكا اللاتينية مثل دوس سانتوس Dos santos ، وكاردوسو Cardoso ، وسونكل Sunkel ، وفاليتو Faletto ، واقتصاديون غير ماركسيين من أمريكا اللاتينية مثل ، فورتادوFurtado ، وبريبيش Prebisch ، وأمريكيون شماليون ماركسيون جدد مثل بودنهايمر Bodenheimer ، وبتراس Petras ، وماجدوف Magdoff ، وأندريه جوندر فرانك André Gunder Frank . وعلى الرغم من أن أغلب علماء هذه النظرية ينتمون إلى أمريكا اللاتينية ؛ لأنها نشأت فى إطار تحليل بلدانها

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

(٤٥) فإن هناك كتابات قدمها علماء ومفكرون ينتمون إلى بلدان أخرى من العالم النامى ، أهمهم محبوب الحق الباكستانى، وسمير أمين وعادل حسين المصريان.(٤٦)

وبتسليط الضوء على القضايا التى طرحها بعض أنصار هذه النظريات نجد أن شارل بيتلهايم Bettlheim ذهب إلى أن تخلف الدول النامية يرجع إلى ثلاثة عوامل هى : التبعية ، والاستغلال، والتجميد(أى يظل النمو الاقتصادى للدول النامية فى حالة تكبيل دائم) ، ورأى أن التبعية تحدث على مستويين سياسى ، واقتصادى . كما رأى بيتلهايم أن تنمية الدول النامية ترتبط بثلاثة شروط ، الأول تحقيق الاستقلال السياسى ، وإقصاء الطبقة الاجتماعية المرتبطة بالإمبريالية والتى تتعاون معها، والثانى : يرتبط بتحقيق الاستقلال الاقتصادى عن طريق تأميم الممتلكات الخاصة ونزع ملكية رأس المال الأجنبى ، أما الشرط الأخير فيرتبط بإحداث تحول اجتماعى كبير يفضى إلى اختفاء الطبقات الطفيلية المرتبطة بالاستعمار .(٤٧)

وفى هذا الصدد كانت للعالم الاقتصادى الأرجنتينى راؤول بربيشRaol Brebich رؤية أخرى ، فقد طرح نظرية القلب والتخوم (الأطراف) والتى تنطلق من فكرة رئيسة مفادها: أن الرأسمالية الغربية نجحت فى دمج العالم فى نظام رأسمالى ، عن طريق القوة والاستعمار ، فأصبح بذلك القوة والثروة فى يد القلب (المركز الرأسمالى العالمى) على حساب تخوم هذا النظام ، كما رأى أنه كلما ازداد وزن وقوة القلب (المركز الرأسمالى) ، انجذبت إليه أطراف أو تخوم النظام الرأسمالى العالمى .(٤٨) كما رأى أن التبادل التجارى غير المتكافئ بين الدول المتقدمة والمتخلفة يرسخ التبعية الخارجية ، ويفضى إلى استمرار الفقر الذى هو نتاج طبيعى للنظام الرأسمالى ، الذى يعمق الفجوة بين الأغنياء فى البلدان المتقدمة والفقراء فى البلدان المتخلفة ، وقد أشار إلى أن إحداث التنمية فى الدول النامية تكون من خلال اتباع استراتيجيات التصنيع من أجل إحلال الواردات ، والتصنيع من أجل التصدير ، علاوة على التنمية المستقلة المعتمدة على الذات .(٤٩)

وفى سياق متصل ذهب " أندريه جوندر فرانك" إلى أن جانباً كبيراً من تخلف الدول النامية يرد إلى العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول المتقدمة وتلك الدول ، وأن التنمية فى الدول المتقدمة أفضت إلى تخلف الدول النامية .(٥٠) وأن الدول النامية تشهد أعلى معدلات فى تنميتها الاقتصادية وخاصة الصناعية حينما تكون علاقاتها مع الدول الرأسمالية فى أضعف حالاتها ، وأضاف أن هذا حدث بالفعل فى كل من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وأمريكا اللاتينية فى فترات تاريخية متفرقة منذ القرن السابع عشر وحتى الآن .(٥١) ورأى أن فقر الدول النامية واعتمادها على الدول المتقدمة ، يعد أمراً لا مفر منه فى ظل الاقتصاد الرأسمالى العالمى الحالى ، و أن التخلف فى الدول النامية لن ينتهى ببساطة بمرور الوقت أو بالتغيير الاجتماعى ، بل إن القضاء على تخلف تلك الدول يرتبط بحماية أسواقها من الدول المتقدمة .(٥٢) وجدير بالذكر أنه يمكن تقسيم نظريات التبعية إلى مدرستين : الأولى ترى أن التخلف ليس مرحلة ، بل هو ظرف دائم لا مهرب منه إلا بالهروب من النظام الرأسمالى ، ومن أنصار هذه المدرسة كل من " بول باران ، وأندريه جوندر فرانك، وثيتونيودوس سانتور وسمير أمين " حيث يرون أن الرأسمالية ليست نظاماً تنافسياً ، بل هى نظام مبنى على الاحتكارات ؛ لذلك لا تستطيع الدول الفقيرة أن تغير أوضاعها من خلال التنافس .(٥٣) وعليه حاول هؤلاء المفكرون إيجاد نظاماً جديداً بديلاً للرأسمالية ، وهنا ظهر مفهوم الاعتماد على الذات والذى تطورت إلى مفهوم التنمية المستقلة .

أما المدرسة الأخرى يطلق أنصارها أتباع التبعية البنيوية ، و منهم " كارد وسووفاليتو ، جيرفى وإيفانز " ، وهم يعترفون بالتأثيرات السلبية للتبعية ، ولكنهم يروا أنه يمكن تحقيق التنمية فى ظل نظام التبعية ، ونتيجة للانتقادات التى وجهت لنظريات التبعية البنيوية ، برزت نظرية النسق العالمى و التى تمثل تطوراً لنظريات التبعية ، ومن ثم فوحدة التحليل الأساسية عند أنصار هذه النظرية، هى النسق العالمى ، بالإضافة إلى التقليل من أهمية الدولة أو المجتمع القومى كوحدتين لتحليل أسباب التخلف الذى تعانى منه الدول النامية .(٥٤) ويرى أنصار هذه النظرية أن مشاكل العالم الثالث وخاصة الاقتصادية ، ترد إلى العلاقات التاريخية بين تلك الدول والدول المتقدمة التى ساد فيها استغلال الثانية للأولى

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

ولعل من أبرز الكتابات فى هذه النظرية كتاب " النسق العالمى الحديث : الرأسمالية الزراعية وأصول الاقتصاد الأوروبى فى القرن السادس عشر لـــ إيمانويل والرشتاين Immanuel Wallerstein ، وكتابات فرانك الأخيرة ، فضلاً عن كتابات سمير أمين .[٥٥] التى ذهب فيها إلى أن قضية التنمية تشغل موقعاً مركزياً فى المجتمع المعاصر ، وأنها لم تحل بعد ، ولا يمكن أن نجد لها حلاً فى ظل النظام الرأسمالى العالمى الراهن .[٥٦] وأن الاندماج فى هذا النظام يؤدى إلى تعميق التخلف فى العالم الثالث؛ وذلك لأن الرأسمالية تسهم فى زيادة ثروات وسيطرة المراكز فى الدول المتقدمة والتى تمثل (٢٠ ٪ من سكان الكوكب) وفى الوقت نفسه تعمق من فقر الغالبية العظمى من سكان العالم نحو (٨٠ ٪) .[٥٧] وهو يبنى نظريته هذه على أساس العلاقة بين رأسمالية المركز ورأسمالية الأطراف ، ويرى أن الطبقة الرأسمالية فى المركز متمركزة حول الذات ، وتستعين بعلاقاتها فى الخارج لخدمة مصالحها ومصالح أوطانها ، بينما الطبقة الرأسمالية فى الأطراف فهى طبقة تابعة وفى خدمة مصالح المراكز الرأسمالية ، كما يرى أن تحقيق التنمية بالدول النامية يرتبط باتباع النموذج الاشتراكى الذى سينهى على الرأسمالية فى العالم .[٥٨]

وفضلاً عن ذلك ثمة نموذج نظرى حديث ينتمى إلى نظريات التبعية ، هو نموذج المحتوى الزائف ، وينطلق هذا النموذج من فكرة محورية ترى أن تخلف الدول النامية يرجع إلى اعتمادها على الاستشارات الخادعة وغير الملائمة التى يقدمها الخبراء والاستشاريون الدوليون – خاصة الخبراء فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى – فى الدول المتقدمة إلى الدول النامية . ويعتبر هذا النموذج تلك الاستشارات خادعة؛ لأنها لا تراعى خصوصية المجتمعات ، حيث يقدم الخبراء مفاهيم ونماذج اقتصادية للتنمية تفضى إلى تبنى سياسات غير مناسبة للدول النامية . إضافة إلى ذلك فإن غالبية المثقفين والأكاديميين وخبراء الاقتصاد فى هذه الدول ، يتلقون تدريبهم وتعليمهم فى الدول الرأسمالية المتقدمة وفقاً للنظريات والنماذج الغربية المتسقاه من الواقع الغربى . وفى ضوء ذلك يتم صوغ سياسات تنموية معتمدة على النظريات الغربية وتخدم جماعات الضغط المحلية والعالمية بصرف النظر عن مدى

ملاءمتها للواقع الاجتماعى الذى تطبق فيه ، ويرى هذا النموذج أن أكثر الطرق قدرة على القضاء على الفقر وإحداث عدالة اجتماعية ورفع مستويات المعيشة بشكل عام ، هو تأميم الممتلكات الخاصة ، حيث إن الملكية العامة للأصول تتيح قدراً أكبر من السيطرة وتسهم فى إحداث التنمية .(٥٩)

ويعد الطرح الذى قدمه " آمارتيا صن " الذى اعتبر فيه التنمية عملية توسيع للحريات الحقيقية التى يتمتع بها البشر ، من أهم التطورات النظرية الحديثة فى الفكر التنموى ، فلقد تجاوز هذا المنظور الذى يسلط الضوء على حريات الإنسان المقاربات الضيقة للتنمية .(٦٠) حيث رأى أن الحرية تمثل عاملاً فعالاً وسبباً رئيساً فى إحداث التنمية ، ورأى أن عملية التنمية تسهم فيها مجموعة متباينة من المؤسسات الاجتماعية ، وترتبط جميعها بعملية تشغيل وإدارة الأسواق والإدارات الحكومية والمؤسسات القضائية والمؤسسات الإعلامية والمجتمع كله ، ورأى أن التنمية تقييم من خلال تقييم الحريات الفعلية التى يتمتع بها الشعب .(٦١)

وفى السياق ذاته تجدر الإشارة إلى أن العولمة أصبحت من النظريات المعاصرة والتى تتجاوز النظريات السابقة عليها ، وبخاصة التحديث والتبعية.(٦٢) ولقد ظهر فى إطارها عديد من النظريات التى حاولت تحليلها وتفسيرها والتعرف إلى آثارها . وفى هذا الصدد أمكن رصد ثلاث نظريات فيما يتعلق بالأثار التنموية للعولمة هى :

أ–نظرية الليبرالية الجديدة (المتحمسين للعولمة) :

يرى أنصار هذه النظرية " غريدر، أوهمى، أومايى...." أن العولمة ظاهرة حقيقية نتعرف إلى آثارها فى كل مكان ، كما أنها تفرز نظاماً عالمياً جديداً تسيطر عليه شركات التجارة والإنتاج العابرة للحدود ، وأن دور الدولة تراجع وأصبحت الدولة غير قادرة على السيطرة على اقتصاداتها بسبب التوسع فى التجارة العالمية .(٦٣) وقد ذهبوا كذلك إلى أن العولمة قوة إيجابية للتنمية ، وأنها تفرز الديمقراطية الليبرالية والتنمية، بشرط استدامة تحرير السوق واتباع سياسة السوق الحر، وأن التنمية يمكن أن تغيب إذا تدخلت الدولة فى الاقتصاد، وازداد الفساد والعزلة .(٦٤)

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

ب- نظرية ما بعد التنمية (المشككين فى العولمة) :

يرى أنصار هذه النظرية (الماركسيون الجدد) أن الاقتصاد العالمى فى الوقت الحالى لم يصل بعد إلى درجة كافية من الاندماج والتكامل ؛ لكى يصبح اقتصاداً عالمياً ، بل أضحى أقل اندماجاً وتكاملاً مما كان عليه فى العقود السابقة ، وأن الدولة ما زالت وستظل الفاعل الرئيس فى التنمية ؛ وذلك لأنها تقوم بتنظيم النشاط الاقتصادى وتنسيقه .[٦٥] واعتبروا العولمة مرحلة من مراحل توسيع الإمبريالية الغربية ، حيث تقوم الحكومات القومية بوظيفة قنوات لاحتكار رأس المال ، وأن غياب التنمية هو نتيجة للاستغلال من قبل النخب الإمبريالية وما بعد الإمبريالية ، وأن العولمة تفضى إلى تخليد التخلف والتهميش ، وأن السياسات التى يلزم أن تتبع لإحداث التطور تتمثل فى الانسحاب من الرأسمالية والبحث عن أنماط حياة بديلة .[٦٦]

ج-نظرية البنيوية الجديدة (المؤمنون بالتحول) :

يتبنى أنصار هذه النظرية مثل " كاستيلز، بيت ، روستو ، ساس، ..." موقفاً وسطاً بين النظريتين السابقتين ، إذ يرون أن العولمة تمثل القوة المحورية التى أفضت إلى عديد من التغيرات التى تقوم بتشكيل المجتمعات الحديثة ، ويرون أن الدولة لم تفقد سيادتها ، بل أعادت هيكلة مؤسساتها من خلال أشكال جديدة من التنظيم الاقتصادى والاجتماعى .[٦٧] كما يرون أن العولمة تديم التخلف وغياب التنمية فى الدولة عندهم نتيجة لطبيعة الاندماج فى نظام العولمة ، وأن الاستراتيجيات التى يجب اتباعها لإحداث التطور والتقدم يلزم أن تكون انتقائية ، وتصبو إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاستدامة .[٦٨]

و يتبين لنا فى ضوء ما سبق أن نظريات التبعية من أكثر النظريات الملائمة لموضوع البحث ، حيث تصلح لتفسير وتحليل بعض جوانب موضوع البحث الراهن ؛ وذلك لأنها تعكس أوضاع التنمية فى الدول النامية - ومن بينها مصر - وتوضح المسارات التى يتوجب على الدول اتباعها ؛ من أجل إحداث تنمية مستقلة على أسس سليمة ، كما أنها تسهم فى التعرف إلى الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للرأسمالية العالمية فى البناء

الاجتماعى لمجتمعات الدول النامية والمشكلات التى تتمخض عنها وآليات مواجهتها ، بالإضافة إلى ذلك تسهم هذه النظريات بافتراضاتها وقضاياها فى صوغ السيناريو المعيارى للدولة المصرية ، بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ .

وعلى الرغم من أهمية نظريات التبعية فى إلقاء الضوء على بعض جوانب موضوع البحث، فإنها لا تصلح بمفردها لتحليل وتفسير جوانب البحث كافة ؛ ولذا سيعتمد الباحث فى تحليل وتفسير موضوع البحث على إطار نظرى مكون من بعض الافتراضات والمقولات النظرية المستقاة من نظريات التبعية ، والتى ترتبط بموضوع البحث ، علاوة على قضايا ومقولات مستقاة من أدبيات ثورتى ٢٥ يناير ، و٣٠ يونيو فى مصر ، وعليه اشتمل الإطار النظرى الموجه للبحث على القضايا التالية :

- أن ما حدث فى مصر من ثورات منذ بداية العقد الثانى للقرن الحادى والعشرين ، وحتى الآن لا ينفصل عن السياق الرأسمالى العالمى ، وتأثيراته السلبية فى البنية المجتمعية للبلدان النامية ومن بينها مصر .

- أفضت علاقات الاستغلال التى تعرضت لها البلدان النامية من قبل القوى الرأسمالية إلى تبعية تلك الدول اقتصادياً ، وسياسياً ، وتكنولوجياً ، وثقافياً للدول المتقدمة ، علاوة على استمرار تخلفها .

- أن هناك عقبات تواجه عملية التنمية فى البلدان النامية لا تتمثل فى الثقافات التقليدية ، ولكنها تتمثل فى علاقات الاستغلال الرأسمالى لتلك المجتمعات ، وأن جوهر عملية التنمية يتمثل فى التنمية المعتمدة على الذات أو التنمية بدون تبعية .

- أن النمو الاقتصادى فى المجتمعات الصناعية المتقدمة لم يؤد إلى النمو فى البلدان الأكثر فقراً ، وأن النشاط الاقتصادى فى البلدان الأكثر ثراءً غالباً ما يؤدى إلى مشكلات اقتصادية خطيرة فى البلدان الأكثر فقراً ، ومن ثم فإن الفقر فى الدول النامية يعد نتاجاً طبيعياً للاستغلال الرأسمالى .

- أن الأسلوب الاشتراكى فى التنمية يعد الأسلوب الأمثل الذى ينبغى أن تحققه البلدان النامية إذا أرادت أن تتقدم .

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

– أن التحول من التنمية المتجهة إلى الخارج (والتى تعتمد على الاستيراد والتصدير) إلى التنمية المتجهة إلى الداخل (التى تعتمد على التصنيع من أجل الصادرات ، وإحلال الواردات) سوف يقضى على تبعية الدول النامية للدول الرأسمالية المتقدمة ، أو يقلل منها ، فضلاً عن تحول مراكز صنع القرار من الخارج (الدول المتقدمة) إلى الداخل (الدول النامية)

– أن التحول نحو الداخل يؤدى إلى ظهور مراكز قومية لصنع القرارات ، ويسهم ذلك فى عودة دور الدولة فى التنمية ، والتخلى عن تبعيتها لدول العالم المتقدم ، وامتلاك ثقافة متميزة عن ثقافة الدول المتقدمة ، ويساعد فى صوغ أيديولوجية للتنمية تستند إلى هدف عام ، هو إقامة مجتمع وطنى متقدم ومستقل .

– أن القوى الاحتكارية العالمية تميل إلى الانتشار بطريقة أخطبوطيه، ساعية إلى تدعيم نفسها ، وإضعاف الدول المتخلفة ؛ مما أفضى إلى ازدياد تبعية الدول النامية للدول المتقدمة ، ولعل ذلك ما دفع الدول النامية إلى اللجوء إلى الثورة كوسيلة للخلاص من أسر التبعية والخضوع والتخلف ، وثورتا ٢٥ يناير و٣٠ يونيو خير شاهد على ذلك .

– أن النظام الرأسمالى يتميز بنمو غير متكافئ لوحداته المختلفة ؛ مما أدى إلى تقسيم العالم إلى أقطار (المراكز) المتقدمة والصناعية ، وأقطار المحيط أو الهامش (المتخلفة) .

– لا يمكن أن تتأسس التبعية فى الدول النامية على العوامل الخارجية وحسب ومن ثم فالتخلف والتبعية فى تلك الدول نتاج لعوامل خارجية وأخرى داخلية . فالتبعية فى الدول النامية اليوم تنفذ من خلال طبقة برجوازية محلية راغبة فى ذلك.

– أن إحداث تنمية فى الدول النامية والقضاء على تخلفها يرتبط بحماية هذه الدول لأسواقها فى الدول المتقدمة.

– أن جزءاً كبيراً من تخلف الدول النامية فى الوقت المعاصر ، يعد نتاجاً تاريخياً لماضى وحاضر العلاقات الاقتصادية ، وكذلك العلاقات القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية فى الوقت الحاضر .

– أن انتشار النظام الرأسمالى فى الدول النامية فى القرون السابقة ، أفضى إلى انتشار الخصائص الرأسمالية فى عواصم تلك الدول وتخلف مؤسساتها ، وتردى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بها . وكان تردى الأوضاع هذا سبباً فى اندلاع بعض الثورات من بينها ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو فى مصر .

– أن الدول النامية تشهد تطوراً وتحسناً فى التنمية الاقتصادية ، خاصة التنمية الصناعية ، عندما تكون روابطها مع الدول المتقدمة فى أضعف حالاتها ، وقد حدث هذا فى فترات الأزمات الكبيرة ، مثل الركود الاقتصادى الأوروبى (خاصة الأسبانى) فى القرن السابع عشر ، وحروب نابليون، والحرب العالمية الثانية.

– أدى فشل الإخوان المسلمين فى إدارة الدولة – بعد تولى مرشحهم للرئاسة الحكم بعد ثورة ٢٥ يناير– إلى تردى الأوضاع المجتمعية ، وتدهور مستوى المعيشة والخدمات ، وازداد عجز الدولة عن إشباع احتياجات السكان ، وازدادت المظاهرات والإضرابات والمطالب الفئوية ، وتدهورت الأوضاع الأمنية بدرجة أصبحت تمثل خطراً على الأمن القومى ، وانتشر الفساد وزادت محاولات الإخوان لأخونة مفاصل الدولة كافة ، وذلك عن طريق تعيين الأهل والعشيرة فى الوظائف الهامة بها ، وتصاعد حالة الفوضى إلى الدرجة التى هددت مؤسسات الدولة بالانهيار ، وأضحى مستقبل التنمية فى ظل حكمهم لا يحمل سوى السيناريو السيئ .

– أفضى غياب الرؤية المستقبلية للتخطيط لمستقبل التنمية فى مصر أثناء حكم الإخوان ، إلى استمرار انتهاج السياسات الاقتصادية نفسها التى كانت سائدة قبل ثورة ٢٥ يناير(أثناء حكم الرئيس الأسبق حسنى مبارك) ، والذى كان من أبرز ملامحها سيادة سياسة السوق الحر ، وتهميش دور الدولة فى التنمية ، والتركيز على القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية كقاطرة للتنمية ؛ مما زاد من ترسيخ تبعية الدولة للدول المتقدمة ، وأفضى إلى استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية للدولة .

– يعد تدخل مكتب إرشاد الإخوان فى إدارة شئون الدولة من وراء الكواليس ، ومحاولة الرئيس الأسبق محمد مرسى الانفراد بالسلطة والسيطرة على جميع سلطات الدولة (

القضائية- التشريعية- التنفيذية) ، وعدم تحقيق ما وعد به من ديمقراطية وعدالة اجتماعية أو السير نحو ذلك ، وتعالى أعضاء الجماعة على الشعب ومحاولاتهم المستمرة للاستحواذ على كل المناصب الهامة فى الدولة ، وإقصاء الشعب والقوى الثورية من الحكم ، وتردى الأوضاع المجتمعية ، والتهديدات الخطيرة للأمن القومى المصرى أثناء حكمهم ،من أهم أسباب اندلاع ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ فى مصر .

- أن الصراع السياسى بعد ثورة ٢٥ يناير كان – ولا يزال- صراعاً بين أنصار الدولة الدينية ، وأنصار الدولة المدنية ، وإذا كان السلفيون قد أظهروا بعد سقوط حكم الإخوان بعد ثورة ٣٠ يونيو أنهم ليسوا مع الفكر الإخوانى ، فإن التيار لا يقل خطورة على الدولة المصرية من جماعة الإخوان المسلمين فالسلفيون فكرهم منغلق و أكثر تشدداً من الإخوان . فالتيار السلفى إذا قدر له السيطرة على مقاليد الدولة فى المستقبل ، سيكون الأوضاع أسوأ مما كانت عليه فى عهد الإخوان المسلمون.

خامساً – مفاهيم البحث :

لقد تضمن البحث الراهن أربعة مفهومات محورية هى (الثورة ، والتنمية، والمستقبل ، والسيناريو) وسنتعرف على أهم التعريفات بصددها كما يلى :

١-مفهوم الثورة :

اقتبس مصطلح الثورة Revolution من علم الفلك ، حيث يشير إلى الحركة الدائرية والمنتظمة للنجوم حول الشمس . وقد استخدم هذا المفهوم كمصطلح سياسى واجتماعى لأول مرة فى القرن السابع عشر . [٦٩] فأصل الكلمة نشأ فى الفلك ، واستخدم على سبيل التشبيه فى السياسة .[٧٠] وعلى الرغم من تباين التعريفات التى تناولت مفهوم الثورة ، فإن ثمة قواسم مشتركة جمعت بينها ، أبرزها أن الثورة تهدف إلى التغيير الجذرى للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة ، وإحلال نظام سياسى جديد يكون قادراً على إشباع احتياجات أفراد المجتمع والارتقاء بنوعية الحياة ، محل النظام القديم . وفى هذا الإطار

عرفها " جيفرى أم . بيج"[٧١] بأنها " تحول سريع وجوهرى فى فئات الحياة الاجتماعية والوعى ، والافتراضات التى ترتكز عليها هذه الفئات وعلاقات السلطة ."

وتعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها " التغيرات الجذرية فى البنى المؤسسية للمجتمع ، والتى تعمل على تحويل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وأيديولوجية وأهداف الثورة ، وقد تكون الثورة عنيفة دموية ، وقد تكون سلمية ، كما أنها قد تكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية .[٧٢]

ويعرفها "مايكل روسكن وروبرت كورد[٧٣]" بأنها " عملية تغيير سريع وجذرى للنظام السياسى ، بما يؤدى للإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة له ... والتغييرات عادة ما تكون تجميلية . ويمكن اعتبار الثورة ثورة حقيقية إذا أطاحت بالنخبة القديمة، فإذا ظلت فى مكانها ، فما حدث لا يعتبر ثورة ."

وقد عرفها " البروفيسور هارى ايكشتاين" بأنها " محاولات التغيير بالعنف أو التهديد باستخدامه ضد سياسات فى الحكم أو ضد حكام أو ضد منظمة ."[٧٤]

وفى ويكبيديا الموسوعة الحرة [٧٥] عرفت الثورة بأنها " الخروج عن الوضع الراهن وتغييره باندفاع يحركه عدم الرضا أو التطلع إلى الأفضل ، أو الغضب من خلال تغيير نظام سياسى قديم لنظام سياسى جديد يحقق العدل ، ويوفر الحقوق الكاملة والحرية والنهضة للمجتمع ."

وفى هذا الصدد عرفها " عزمى بشارة "[٧٦] أنها " تحرك شعبى واسع خارج البنية الدستورية القائمة ، أو خارج الشرعية ، يتمثل هدفه فى تغيير نظام الحكم القائم فى الدولة ".

وفى السياق ذاته رأى أحمد مجدى حجازى [٧٧] أنها " مجموعة من الأحداث تستخدم فيها القوة للإطاحة بحكومة أو نظام سياسى معين ."

وفى ضوء التعريفات السابقة يعرف الباحث الثورة بأنها "عملية يقوم بها مجموعات من أفراد الشعب أو فئات من الشعب بهدف التغيير الجذرى الشامل للأوضاع السياسة

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

والاقتصادية والاجتماعية السائدة ، عن طريق تغيير النظام السياسى القائم الـــذى لا ينـــال رضا الثوار ، واستبداله بنظام آخر جديد يستطيع أن يحقق آمال وتطلعات أفراد الـــشعب ، وقد يرافقها أعمال عنف ، وأحياناً تكون ثورة سلمية ، كمـــا حـــدث فى ثـــورتى ٢٥ يناير٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣ فى مصر ، وقد تقوم بها فئة أو طبقة معينة ، كـــالفلاحين ، أو الشباب، وأحياناً أخرى يتجمع بها طبقات الشعب كافة" .

٢- مفهوم التنمية:

تحتل التنمية مكانة رفيعة بين المفهومات التى تستخدم على مستوى العالم ، فلا يوجد شيء فى العقلية الحديثة يمكن مقارنته بها باعتبارها قوة و مرشد للفكر والسلوك وهذا ما جعل "إرنست هيكل" يقول منذ قرن مضى : " التنمية من الآن فصاعداً هى الكلمة السحرية التى سوف ترشدنا إلى حلها ."(٧٨)

و تجدر الإشارة إلى أن مفهوم التنمية مفهوم حديث، ارتبط تاريخياً بتطور الرأسمالية وسيطرتها على العالم، وبطموح شعوب العالم الثالث؛ لتطوير مجتمعاتهم للأفضل.(٧٩) ولقد طرح العلماء تعريفات عديدة ؛ لتحديد مدلول التنمية والتى تكشف عن تعدد المنطلقات النظرية فى فهم التنمية ، ومع ذلك ثمة قواسم مشتركة بين تلك التعريفات فى نظرتها إلى التنمية باعتبارها عملية تغيير حضارى ترنو إلى الارتقاء بالمجتمع اقتصادياً وتكنولوجياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً ، وتوظيف موارد المجتمع كافة من أجل صالح الكل .(٨٠) ويمكن رصد بعض التعريفات التى تناولت التنمية فيما يلى :

يعرفها " هوبهوس L.T . Hobhouse" بأنها " مفهوم شامل ومعقد ، حيث يشتمل على زيادة فى الإنتاج ، بحيث يؤدى ذلك إلى تلبية المتطلبات الجديدة والعدالة فى التوزيع ووفرة فى الخدمات لكل مواطن " كما تعنى أيضاً " دعم العلاقات الإنسانية باعتبار أن التنمية هى تنمية الناس فى علاقاتهم المتبادلة ؛ لنشر روح التعاون بين الجميع فى العمل القائم على الحاجات المتبادلة بين الأفراد . ويعرفها " آمارتيا صن(٨١)" بأنها " عملية توسع فى الحريات الحقيقية التى يتمتع بها الناس ".

وتعرف الأمم المتحدة التنمية بأنها "التغيير المقصود الذى يستهدف أفضل استخدام ممكن للموارد المادية والبشرية ؛ لتحسين مستوى المعيشة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية للمواطنين ، عن طريق إتاحة الفرص المتكافئة لقطاعات السكان التى تعانى من الحرمان ؛ لتنال نصيبها من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية .(٨٢)

و عرفها " محمد الجوهرى"(٨٣) بأنها " عملية تغير ثقافى دينامية وموجهة تتم فى إطار اجتماعى معين (بصرف النظر عن حجم هذا المجتمع) ، وترتبط بازدياد أعداد المشاركين

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

من أبناء الجماعة فى دفع هذا التغيير وتوجيهه ، وكذلك فى الانتفاع بنتائجه وثمراتـــه ، أى أن التنمية بهذا المعنى تنطوى على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، خاصة تلـــك القطاعات والفئات الاجتماعية التى حرمت فى السابق من فرص النمو والتقدم .

وهناك من يعرفها بأنها " التطوير الداخلى والنماء فى ذات المجتمع ، وليس النقل مـــن خارج أو محاولة الاستبدال بصورة كاملة، فالنماء يعنى أن الشىء يزيد حالاً بعد حال مـــن نفسه لا بالإضافة إليه ، والتطور المؤسسى على نفس قواعد المجتمع الثقافية والاجتماعيـــة ، هو أساس عملية التنمية.(٨٤)

ويعرفها إبراهيم العيسوى (٨٥) بأنها " العملية التى ينتج عنها تغـــييرات عميقـــة فى الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة ، وفى العلاقات التى تربطهـــا بالنظـــام الاقتصادى الدولى ، والتى ينتج عنها زيادة فى الدخل الفردى عبر فترة ممتدة من الـــزمن ، وعديد من النتائج الإيجابية الأخرى غير الاقتصادية."

وعلى الرغم من أن الفكر التنموى قد اتجه منذ سنوات طويلة إلى التوسع فى مفهـــوم التنمية ، وبلورة مفاهيم أكثر شمولاً(٨٦)، فإنه فى الآونة الأخيرة ظهر عديد من المفهومـــات المعاصرة للتنمية ، تختلف عن المفهومات التقليدية التى ظهرت فى أدبيات التنميـــة وتراثهـــا النظرى، ومن أمثلة تلك المفهومات : مفهوم التنمية المستقلة ، والتنمية المستدامة (التنميـــة المتواصلة أو المستمرة) و التنمية البديلة، والتنمية البشرية.

ويتبين لنا فى ضوء ما سبق من تعريفات أن ثمة قواسم مشتركة بينها ، وهى أن التنمية عملية تغيير مقصودة ، و أن لها أبعاداً متعددة ، و أنها تكون بهدف تحسين نوعية حياة البشر ، و أحياناً يطغى على تعريفاتها الجانب الاقتصادى ، ولكن هناك تعريفات أخرى تبرز الجوانب والأبعاد الأخرى للتنمية وتؤكد على أهميتها .

وبناءً على ذلك يعرف الباحث التنمية بأنها " التنمية الشاملة التى تهتم بإحداث تغيير للأفضل فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع ، مـــن خـــلال صوغ خطط وبرامج ومشاريع تنموية ، يشارك فى وضعها وتنفيذها الأفـــراد والحكومـــة

والمؤسسات العامة والخاصة فى الدولة ؛ من أجل إشباع حاجات الأفراد فى المجتمع ، وتحقيق مستوى معيشى أفضل لهم .

٣- المستقبل :

يشير المستقبل إلى فترة من الزمن لم تصل بعد [٨٧] ، أو هو الزمن الذى يأتى بعد الحاضر.[٨٨] وهناك من يعرفه بأنه ما يتصوره الإنسان، وما يعمل على صنعه وإبداعه وتحقيقه . وتتزايد هذه القدرة الإبداعية مع حسن الإفادة بشكل عقلانى من إنجازات العلم والتقدم التكنولوجى ، والتراكم المعرفى فى مختلف المجالات .[٨٩] ويشير ذلك إلى عدم وجود المستقبل وهذه حقيقة ، أضف إلى ذلك أن المستقبل لن يوجد حتى فى المستقبل ؛ لأنه يوجد فقط حين يصبح حاضراً ، وعند هذه النقطة لا يعود آلياً مستقبلاً . وعبرت بعض الأمثال الشعبية عن ذلك ، فهناك من قال : " اليوم هو الغد الذى قلت عليه أمس " .

وتنبثق هذه الطبيعة المتناقضة للمستقبل من حقيقة أن المستقبل لا حقيقة له كشىء مستقل ، فحين نتحدث عن المستقبل نعنى فعلاً مستقبل شىء ما ، أو مستقبل موضوع ما ، أو وضع ما ، كما سيصبح فى فترة زمنية آتية وهكذا . فالمستقبل يعد إشارة موجزة إلى الحضارة الإنسانية ، أو جزءاً منها فى فترة زمنية آتية . والاعتراف بعدم وجود المستقبل هو سبب أهميته . وعليه لا نستطيع دراسة المستقبل أو عالم المستقبل لأنهما غير موجودين ، ونحن فى هذا الصدد ندرس أفكاراً عما سيكون عليه العالم فى المستقبل.[٩٠]

وأكد على ذلك " برتراند دى جوفنيل Bertrand de Jouvenel " حين رأى أن المستقبل نستطيع أن نتوقعه ولا يمكن معرفته ؛ لأنه لا يوجد مستقبل واحد ، ولكن هناك مستقبلات أو صور متعددة للمستقبل .[٩١] كما ذهب " جستون برجيه Gaston Berger" إلى أن المستقبل لا يجب النظر إليه كقدر ، أو كشىء نستطيع أن نكتشفه تدريجياً ؛ وذلك لأنه يصعب اكتشافه والتعرف عليه ، ويتعين علينا أن ننظر إليه على أنه شىء يجب صنعه . فصنع المستقبل أو صوغ الصورة المستقبلية المفضلة ، تمكننا من القيام بالأفعال التى من خلالها ربما نصل إليها.[٩٢] وتضيف " بربارا آدم " أن المستقبل يستند إلى الخيال والابتكار

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

والتجديد والإبداع ، وأنه قابل للصوغ والسيطرة ، وأن هذا الخيال هو الذى قاد الدول الغربية للتقدم والازدهار ، وتكوين الثروات والهيمنة على العالم . (٩٣)

٤- السيناريو:

يعد السيناريو الدعامة الأساسية للدراسات المستقبلية ، ويعتبر أفضل أساليب تلك الدراسات إثماراً واستدامة .(٩٤) ويستخدم هذا المفهوم فى المجالات الفنية والسياسية والعلمية ، وهو فى أصله لفظة إيطالية مشتقة من كلمة " سينا Scena" ، بمعنى النظر ، وقد شاع استخدامها فى أوروبا فى مجال الأعمال الفنية فى القرن التاسع عشر ، وانتقلت بعدئذ إلى باقى دول العالم ، وظلت تتداول حتى ظهور علوم المستقبل فى النصف الثانى من القرن العشرين فى أوروبا ، ولم يجد العلماء لفظة تعبر عن أفكارهم وآمالهم فى مجال المستقبل والتخطيط أفضل من كلمة سيناريو ، وثمة نوعان من السيناريوهات هما: السيناريو الفنى ، والسيناريو غير الفنى . وقد عرّف " ريموند سبويتووك Spoitook" السيناريو الفنى بأنه " تسجيل المعانى المصورة باستخدام الكلمات التى يمكن ترجمتها فيما بعد ، بانطباعات مصورة بواسطة الكاميرا والمخرج ، وعلى ذلك فإن السيناريو على الرغم من اعتماده على الكلمة فى كتابته ، فإنه ينشأ من الصورة أولاً .(٩٥)

أما السيناريو غير الفنى فقد ذهب " فيليب موتى Philippe Moati " إلى أنه نوع من السرد القصصى لبعض الأحداث المحتمل حدوثها فى المستقبل ، من خلال وضع مجموعة محددة من الافتراضات حول تطور عدد من المتغيرات التى تلعب دوراً هاماً فى مسيرة النظام الاجتماعى . (٩٦) كما عرفه " أدوارد كورنيش " بأنه " سلسلة من الأحداث التى نتصورها تجرى فى المستقبل ، ويمتلئ تفكيرنا اليومى بأفكار بسيطة عن عالم الغد أو الأسبوع التالى أو السنة التالية ، وهى جميعها سيناريوهات رغم أنها قلما تكون متقنة تماماً كالسيناريوهات المحكمة التى يصوغها الباحثون المحترفون " .(٩٧) وهناك من يطلق عليه وصف الحالة المستقبلية ، وأسلوب إدارتها من واقع كونها خطوطاً عامة لقصص مستقبليات ممكنة ، أو أنها قصص حول المستقبل . وعادة ما تتضمن قصصاً حول الماضى والحاضر ،

كما يقال إن السيناريو وصف لمستقبل ممكن أكثر من كونه عرضاً لتنبؤ محتمل أو مستقبل فعلى . ويُعرّف السيناريو أحياناً بأنه تتابع مفترض لأحداث مستقبلية، أو أنه صورة متسقة داخلياً لمستقبل ممكن .

وهناك من يعرفه بأنه " وصف لوضع مستقبلى ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه ، مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التى يمكن أن ينجم عنها هذا الوضع المستقبلى ، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن ، أو من وضع ابتدائى مفترض" . ويعرف كذلك بأنه "منظومة عمل ، تبرمج من خلال جدول (برنامج) ؛ لمواجهة الأحداث والتطورات الرئيسة المستقبلية ، فى إطار التخطيط المستقبلى للدولة ، أو المؤسسة ، وبما يحقق نجاح الأهداف المستقبلية".(٩٨)

ويبدأ السيناريو حين نسأل مثلاً " ماذا يحدث إذا وقع هذا أو ذاك ؟ " وعلى سبيل المثال " ماذا سيحدث إذا رحل الإخوان عن حكم مصر ؟ ونحن ما إن نطرح السؤال نبدأ نتصور شتى نتائج الحدث. وتأسيساً على ذلك يعرف الباحث السيناريو في البحث الراهن بأنه الأحداث المحتملة أو الممكنة أو المرغوبة المتوقع حدوثها في مصر خلال العقدين القادمين والتى تؤشر لأوضاع التنمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة .

سادساً – أهداف البحث :

انطلق هذا البحث من هدف رئيس مفاده : التعرف إلى السيناريوهات المحتملة والممكنة والمرغوبة المتوقعة للتنمية فى مصر خلال العقدين القادمين ، ولقد انبثق من هذا الهدف هدفان فرعيان كما يلى :

١- رصد السيناريوهات الممكنة والمحتملة ، المتوقعة للتنمية فى مصر خلال العقدين القادمين .

٢ - الوقوف على السيناريو المعيارى لمستقبل التنمية فى مصر .

سابعاً – أسئلة البحث :

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

ينطلق البحث الراهن من تساؤل رئيس مفاده : ما سيناريوهات التنمية المتوقعة فى مصر خلال العقدين القادمين ؟ ولقد انبثق من هذا التساؤل الرئيس تساؤلان فرعيان على النحو التالى :

١- ما السيناريوهات الممكنة والمحتملة المتوقعة لمستقبل التنمية فى مصر خلال العقدين القادمين ؟

٢- كيف تصبح مصر فى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠٣٣؟

ثامناً – الإطار المنهجى للبحث :

اعتمد الباحث فى الاستراتيجية المنهجية للبحث الراهن على مبدأ التعدد المنهجى ، والذى أشار سامى الدامغ إلى أهميته ، ورأى أنه يتكون من خمسة أنواع رئيسة هى : تعدد النظريات ، وتعدد مناهج التحليل، وتعدد الملاحظين ، وتعدد أدوات جمع البيانات ، وتعدد مصادر البيانات.[٩٩] وباستثناء تعدد أدوات جمع البيانات قام الباحث بتطبيق هذا المبدأ ، حيث اعتمد على منهجية التحليل المستقبلى والتى رأى عبد الباسط عبد المعطى أنها تهدف من الناحية العملية إلى الدراسة الشاملة للسيناريوهات المستقبلية (الممكنة ، المرغوبة وغير المرغوبة) ، مع توضيح البديل المستقبلى والتكلفة المجتمعية لكل سيناريو .[١٠٠] ، وبالإضافة إلى ذلك اعتمد الباحث على المنهج التشاركى فى الاستشراف ، والذى من أهم مبادئه أن يسهم المبحوث ليس فى استشراف المستقبل ، بل فى صنعه ، على أن يكون الأفراد المشاركون فى البحث من تخصصات متعددة ومختلفة مرتبطة بموضوع البحث .[١٠١]

١-نوع البحث والأساليب التى اعتمد عليها :

يصنف البحث الراهن كأحد بحوث استشراف المستقبل ، ويندرج تحت النمط الاستطلاعى - المعيارى ، حيث يرتكز على الممكن والمحتمل الذى يمثل محور اهتمام النمط الاستطلاعى ، وكذلك المرغوب فيه الذى يندرج تحت النمط المعيارى ، ومن ثم فهو يسعى إلى التعرف إلى السيناريوهات المحتملة والممكنة للتنمية فى مصر ، خلال العقدين القادمين

والسياسات والإجراءات التى يتعين على الدولة إتباعها للوصول إلى السيناريو المعيارى للمجتمع المصرى بعد ثورتى ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣ فى مصر .

ولأن من غير المرغوب فيه الاعتماد على " أسلوب السيناريو" وحسب فى بناء السيناريوهات بالطريقة الحدسية أو اللانظامية ، بل كثيراً ما يستدعى معه أسلوب آخر من الأساليب اللانظامية فى الدراسات والبحوث المستقبلية .[١٠٢] لذا اعتمد الباحث على أسلوب السيناريوهات وكذلك أسلوب تحليل آراء ذوى الشأن والخبرة ، وذلك من خلال الاستعانة بطريقة العصف الذهنى .[١٠٣]

ولقد اعتمد البحث على أسلوب السيناريو ؛ لأنه من المعتاد فى الدراسات والبحوث المستقبلية بناء عدد من السيناريوهات ؛ نظراً لما يحيط بالمستقبل من غموض واحتمالات وصعوبات وتعقيدات ،يستلزم لمعالجتها مسارات مستقبلية متنوعة تجمع بين الممكن والمحتمل .[١٠٤] ولأن استشراف المستقبل يعتمد على فرضيات لوضع السياق الاجتماعى فى المدى (الأفق) الزمنى المحدد للبحث .[١٠٥] فقد قام الباحث بتصميم وبناء أربعة سيناريوهات للسياق الاجتماعى ، معتمداً على الطريقة الحدسية ، حيث يتصور أن المجتمع المصرى خلال العقدين القادمين سيسير نحو المستقبل فى أحدها ؛ و لأن لكل سيناريو نقطة انطلاق أو مجموعة من الشروط الابتدائية أو الأولية فقد قام الباحث بصوغ مجموعة من الشروط الابتدائية للسيناريوهات[١٠٦]؛ والتى عبرت عن الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والمؤشرات الخارجية والاتجاهات العامة السائدة ، والاتجاهات المغايرة الصاعدة ، وقد تعبر تلك الأوضاع عن ظروف فعلية أو ظروف وأوضاع مفترضة أو متخيلة .[١٠٧] ،وعليه طرح الباحث أربعة سيناريوهات ، الأول : يشير إلى استمرار الاتجاه الحالى ، والثانى : يشير إلى الانتقال إلى وضع أسوأ ، بينما الثالث ، فيشير إلى الانتقال إلى وضع أفضل ، أما الرابع(السيناريو المعيارى) فيشير إلى المستقبل المفضل أو الصورة المستقبلية المرغوب فيها للتنمية فى مصر ، راصداً من خلال البحث الميدانى الإجراءات والخطوات التى يشترط انتهاجها لكى تتحقق تلك الصورة ؛ ولأنه يتعين أن

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

يكون لكل سيناريو بداية ونهاية ، ومدى زمنى تقريبى وعنوان معبر.[١٠٨] فقد وضع الباحث أربعة عناوين للسيناريوهات تعبر عن مضمون كل سيناريو كما يلى:

١- سيناريو الدولة الفاشلة (السيناريو المرجعى) .

٢- سيناريو الدولة التسلطية .

٣- سيناريو الدولة المتهيئة للانطلاق (المفاجأة) .

٤- سيناريو الدولة المتقدمة (المعيارى) .

٢- مصادر بيانات البحث :

تنوعت مصادر بيانات البحث الراهن وفقاً لأهدافه وتساؤلاته ، وتمثلت فى مصدرين كما يلى :

الأول: المصدر الثانوى ويتمثل فى المعلومات والبيانات المتوفرة حول ثورتى ٢٥ يناير ،و٣٠ يونيو ، وحول الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية قبل الثورتين وبعدهما ، وقد استقى الباحث هذه المعلومات من المصادر التالية :

١- بيانات ومعلومات من دراسات وبحوث سابقة .

٢- التقارير الرسمية والتعدادات .

٣- بيانات ومعلومات تاريخية من دراسات وبحوث سابقة .

الثانى : بيانات أولية مستقاة من بعض الخبراء وأساتذة الجامعات فى تخصصات متباينة ومختلفة ترتبط بموضوع البحث .

٣- أدوات جمع البيانات :

اعتمد البحث على استمارة بحث تضمنت تساؤلات مفتوحة ، طرحت على بعض الخبراء والمتخصصين فى مجالات ترتبط بموضوع البحث ، واتفق ذلك مع رؤية تيودور كابلو الذى رأى أن الأسئلة المغلقة فى استمارة البحث تفرض على المبحوث الإطار المرجعى

للباحث .[١٠٩] وقد تم تطبيق الاستمارة من خلال مقابلات فردية متعمقة ، وقد اشتملت استمارة البحث على ما يلى :

أولاً- البيانات الأساسية .

ثانياً- أسئلة ترتبط بالانتماء الحزبى والتيار الفكرى .

ثالثاً- أسئلة عن السيناريوهات الممكنة والمحتملة المتوقعة للتنمية فى مصر .

ثالثاً- أسئلة ترتبط بالسيناريو المعيارى (المرغوب فيه أو المفضل) للتنمية فى مصر .

وبالنسبة لصدق وثبات أداة البحث ، فقد تم إجراء اختبارى الصدق والثبات على استمارة البحث قبل تطبيقها ، فبالنسبة إلى الصدق تم عرض أداة البحث على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بجامعات الفيوم ، المنيا، الاسماعيلية، طنطا، القاهرة، وعلى الرغم من أن معظمهم أشاروا إلى أن الاستمارة صالحة لتحقيق المستهدف منها ، وقياس ما وضعت له ، فإن بعضهم أشاروا إلى بعض التعديلات التى كانت ما بين إضافة سؤال أو حذف سؤال ، أو تعديل صيغة سؤال ، وقد التزم الباحث بآرائهم وأعاد تصميم الاستمارة فى إطار ذلك ، وفضلاً عن ذلك أقر أساتذة الجامعات والخبراء الذين طبق عليهم البحث بصدق الأداة .

أما فيما يتعلق بالثبات ، فقد قام الباحث بتطبيق الاستمارة على سبعة من أساتذة الجامعات والخبراء مرتين متتاليتين ، بين المرة الأولى والثانية أسبوعين (خمسة عشر يوماً) اتضح من مقارنة استجاباتهم على أسئلة الاستمارة فى المرتين أنهما يقتربان من التماثل .

٤- المجال البشرى للبحث :

لقد تطلب التوصل إلى أهداف البحث ، الالتجاء إلى أفراد يتمتعون بمكنة معرفية إزاء موضوعه ؛ ولذا طلب الباحث من عدد كبير من الخبراء واساتذة الجامعات المشاركة فى الإجابة عن تساؤلات استمارة البحث التى أعدها ، ولكن نظراً لضيق وقت معظمهم وانشغالهم ، تم موافقة عشرين مفردة وحسب على المشاركة فى البحث ، وعليه جاء البحث يعتمد على مجموعة من أساتذة الجامعات والخبراء المتخصصين فى عدة مجالات

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

قريبة من موضوع البحث وهى " الاقتصاد ، والسياسة ، والاجتماع ، والخدمة الاجتماعية " ؛ للتعرف إلى آرائهم وتصوراتهم إزاء السيناريوهات المتوقعة لمستقبل التنمية فى مصر. علاوة على الاستعانة بآراء عديد من العلماء الثقاه الأخرين من خلال آرائهم التى نُشرت فى دراسات ومقالات علمية ؛وذلك لعدم تمكن الباحث من مقابلاتهم. ولأن معاجم اللغة تعرف الخبير بأنه " ذو الخبرة الذى يخبر الشيء بعلمه ".[١١٠] مما يشير إلى أن المعرفة بالموضوع والمؤهلات العلمية يعدان من أهم المقومات التى يلزم أن نستند إليها عند تحديد مفهوم الخبير ، وعليه وضع الباحث محددات

اختار على أساسها الخبراء وأساتذة الجامعات المشاركين فى البحث كما يلى :

١- القدرة على تحليل الأوضاع الراهنة واستشراف المستقبل .

٢- أن يكون له مساهمة فى مجال الفكر المستقبلى أو التنمية .

٣- أن يكون حاصل على مؤهل علمى لا يقل عن درجة الدكتوراه .

٤- أن يكون ذا سمعة علمية ومهنية ، ويشهد له بالقدرة على تحليل وتفسير الظواهر المتعلقة بالمجتمع المصرى .

٥- العمل فى أحد الجامعات أو المراكز البحثية المرتبطة بالبحث العلمى.

٥- المجال الزمنى للبحث :

لأن الدراسات المستقبلية بأنواعها كافة يتعين عليها تحديد مدى زمنى لتوقعاتها .[١١١] فإن الباحث حدد المدى الزمنى للبحث الراهن بعقدين زمنيين ، يبدأ بتاريخ تطبيق البحث من (٢٠١٣وحتى ٢٠٣٣) وهى مدة متوسطة بالنسبة إلى تصنيف منيسوتا [١١٢] وتعد كافية للاستشراف المستقبلى لأوضاع التنمية فى مصر وسيناريوهاتها . ومع ذلك حدد الباحث نقطة الصفر الذى يبدأ من خلالها دراسة ماضى وحاضر الظاهرة بعام ٢٠١٣ ، حيث إنه يعد العام الذى اندلعت فيه ثورة ٣٠ يونيو التى تعتبر موجة أخرى للثورة الأم (ثورة ٢٥ يناير) التى تمثل نقطة فاصلة فى تاريخ مصر . ولقد أجرى البحث الميدانى فى

الفترة من بداية شهر ديسمبر ٢٠١٢ وحتى يونيو ٢٠١٣ ، علماً بأنه سبق تلك الفترة نحو نصف عام تم فيه تجميع البيانات وتصميم استمارة البحث .

٦- أساليب التحليل والتفسير :

إن غالبية الأساليب والطرق التى يعتمد عليها دارسو المستقبل تستخدم شيئاً من " التكميم" مهما كان محدوداً كما يندر أن تعتمد الدراسات والبحوث المستقبلية الجيدة على القياسات الكمية وحسب ، دون الاستناد إلى الطرق الكيفية على الأقل فى مرحلة التحليل والتفسير .[١١٣] وهذا لأن المعانى والفهم الذاتى الداخلى للأفراد ليس مما يسهل رصده من خلال البيانات الكمية و ثمة مشكلات عديدة يمكن أن تكتنف البحث الذى لا يستخدم سوى المناهج والأساليب الكيفية .[١١٤] وعليه اعتمد الباحث على التحليل الكمى والكيفى ، حيث كانت استراتيجية الباحث فى التحليل قائمة على الدمج بين البيانات الكيفية والكمية ، من خلال تحويل البيانات الكيفية المستمدة من استمارة البحث غير المقننة إلى بيانات كمية ، ثم الاستعانة ببيانات كيفية من إجابات المبحوثين ، وكذلك من الدراسات والبحوث السابقة ؛ لتأييد أو تفنيد ما جاء بالبيانات الكمية وربطها بالإطار النظرى والدراسات والبحوث السابقة .

وبالنسبة إلى التفسير ، فقد تم تفسير البيانات تفسيراً جزئياً من خلال عرض البيانات فى مباحث رئيسة ، وتفسيرها فى ضوء التوجه النظرى والدراسات السابقة ، وجاء التفسير الكلى فى خاتمة الدراسة من خلال ربط النتائج بتساؤلات البحث . وقد كان تفسير البيانات من خلال عدة مستويات :

- تفسير البيانات من خلال وصف نتائج البحث وصفاً كمياً كيفياً فى إطار تساؤلاتها
- تفسير البيانات فى ضوء الدراسات والبحوث السابقة.
- تفسير البيانات فى ضوء التوجه النظرى الذى انطلق منه البحث .

تاسعاً- نتائج البحث ومناقشتها :

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

١- سيناريوهات مستقبل التنمية فى مصر خلال العقدين القادمين :

لعل من نافلة القول إن البيانات الميدانية الخاصة بسيناريوهات مستقبل التنمية فى مصر ، فيما يتعلق بشكل الحكم والدولة ، قد تم جمعها قبل أحداث ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، والتى كان الواقع الاجتماعى ، والأوضاع الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية وقتئذ يؤكد حتمية حدوثها . ومع ذلك كان الباحث قد قام بصوغ الشروط الابتدائية لسيناريوهات مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو، حيث تصور حدوث أربعة سيناريوهات محتملة لمستقبل مصر خلال العقدين القادمين ، يسير السياق الاجتماعى فى أحدها فى المستقبل ، وهى تتضمن ثلاثة سيناريوهات ممكنة ومحتملة ، وسيناريو رابع معيارى ، افترض الأول (المرجعى) استمرار الوضع على ما هو عليه كما كان خلال فترة حكم الإخوان ؛ وذلك لأن اللياقة المنهجية فى دراسة المستقبل تحتم على الباحث عند صوغ سيناريوهات مستقبلية أن يفترض السيناريو المرجعى ، والذى يعنى استمرار الوضع على ما هو عليه ، وفى السيناريو الثانى افترض سيطرة أحد الأحزاب الدينية الأخرى على الحكم ، من خلال فوز مرشح لها بالرئاسة خلال العقود التالية ، وفيما يتعلق بالسيناريو الثالث ، تصور فيه الباحث وصول أى من الشخصيات المدنية أو الشخصيات المدنية ذى خلفية عسكرية إلى الحكم . وجاء السيناريو الرابع (المعيارى) لصوغ الإجراءات والسياسات التى يلزم على الدولة إتباعها ؛ لتصبح مصر فى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠٣٣ .

وإذا كانت الخريطة السياسة تغيرت بعد ثورة ٣٠ يونيو ؛ حيث يشير الوضع السياسى إلى صعوبة عودة الإخوان المسلمين إلى الحكم ، فإنه لا يزال احتمال وارد – ولو بنسبة ضعيفة جداً – حدوث السيناريو الخاص بسيطرة أحد الرموز الدينية من تيارات الإسلام السياسى – باستثناء الإخوان- على الحكم ، أو احتمال قوى بسيطرة أحد الأشخاص المدنيين الآخرين ، أو أحد المدنيين ذى خلفية عسكرية على الحكم فى المستقبل ، وهذا السيناريو الأقرب للحدوث من وجهة نظر الباحث ، وهذا ما أشارت إليه توقعات

عينة البحث فيما يتعلق بالتيار السياسى المتوقع أن يسيطر على الحكم فى مصر ، خلال العقدين القادمين فقد كشفت نتائج البحث أن الاستجابة التى تتوقع سيطرة الأحزاب المدنية جاءت فى المرتبة الأولى بنسبة ٦٠ ٪ من المشاركين ، وجاءت سيطرة الأحزاب الدينية فى المرتبة الثانية بنسبة ٢٥٪ ، بينما جاءت فى المرتبة الأخيرة الاستجابة التى تتوقع سيطرة ائتلافات تجمع بين التيارين المدنى والدينى بنسبة ١٥٪ ، الأمر الذى يشير إلى تآكل شعبية تيار الإسلام السياسى بعد تولى الإخوان حكم مصر ، وأكدت ذلك نتائج انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥ . واتفق ذلك مع الإطار النظرى للبحث .

أ- السيناريو المرجعى أو الاتجاهى (سيناريو الدولة الفاشلة) :

انطلق هذا السيناريو من فرضية مفادها : أن الأوضاع التى كانت سائدة قبل ثورة ٣٠ يونيو فى ظل حكم الإخوان ستظل كما هى فى المستقبل ، وسيبقى الإخوان مسيطرين على الحكم خلال العقدين القادمين ، وعلى الرغم من أن هذا السيناريو مستبعد حدوثه ، فإن معرفته – حسبما يرى الباحث- ستسهم فى الوقوف على أوضاع المجتمع المصرى خلال فترة حكم الإخوان ، وأسباب ثورة ٣٠ يونيو ، ومن أهم سمات وملامح هذا السيناريو :

زواج الدين بالسياسة ، وفشل رئيس الجمهورية فى أن يكون رئيساً لكل المصريين ، والانفراد باتخاذ القرار السياسى ، والإطاحة بسلطات الدولة التشريعية والقضائية ، والتناقض فى إدارة شئون الدولة ، حيث السرعة الشديدة فى اتخاذ قرارات والعدول عنها أحياناً ، وإصدار تشريعات تحتاج إلى مزيد من الدراسة ، وفى المقابل بطء شديد فى اتخاذ قرارات تتطلب الحسم والسرعة ، وتخبط الحكومة وفشلها فى تسيير أمور البلاد ، وتزايد الانقسامات والصراعات فى المشهد السياسى ، وارتفاع حدة الصراع بين أنصار الدولة المدنية وأنصار الدولة الدينية ، وغياب الأحزاب السياسية عن التأثير الفعال فى مجريات الأحداث السياسية ، ومحاولات مستمرة من جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة (الحزب الحاكم) لتهميش جميع القوى الوطنية والأحزاب، وإضعاف دورهم فى الحياة السياسية، مثلما كان يفعل الحزب الوطنى المنحل مع باقى الأحزاب فى عهد مبارك،

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

و من جهة أخرى حضور سياسى كبير لتيارات الإسلام السياسى على الساحة السياسية ، والاعتراف بهم وبضرورة مشاركتهم فى التخطيط لتغيير المجتمع للأفضل ، وإجراء تعديلات فى بعض القوانين مثل ، قانون الأحزاب ، وقانون مباشرة الحقوق السياسية ، وقانون الغدر ، وقانون التظاهر ، وقانون الصكوك الإسلامية ، وقانون السلطة القضائية . وكل هذه القوانين تخدم مصلحة الحزب الحاكم فى التمكين من السيطرة على مفاصل الدولة ، والسيطرة على الصحف والمجلات القومية ، ومحاولات لاستقطاب رؤساء ورموز الصحف الأخرى المعارضة ، ومقاضاة عديد من المفكرين والكتاب واتهامهم بالتحريض على العنف

اختراقات فى ائتلافات الشباب من قبل عناصر مدعومة بتوجهات وأجندات خارجية ، وكذلك من قبل جماعة الإخوان والحزب الوطنى المنحل ، وحدوث تصدعات وانشقاقات بين صفوف الثوار وتكوين جبهة معارضة ؛ لمناهضة تسلط حكم الإخوان ، ولتحقيق أهداف الثورة .

فشل تام لرئيس الدولة الذى ينتمى إلى جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة فى إدارة شئون البلاد ، وتزايد السخط الشعبى ضد حكم الإخوان ؛ بسبب شعورهم بأن الذى يحكمهم ليس فرداً ولكن تنظيماً متمثلاً فى مرشد الجماعة ، وتتزايد الدعوات للاعتصام فى الشوارع والميادين ، وكثرة الاحتجاجات والمظاهرات (المليونية) ضد حكم الإخوان ، وتنامى هذا الشعور ، حتى أصبح الهدف الرئيس هو إسقاط حكم المرشد ، و" يسقط يسقط حكم المرشد" ،هو أحد شعارات عديد من المظاهرات ، علاوة على استمرار تدهور مستوى المعيشة والخدمات ، وعجز الدولة عن إشباع احتياجات السكان ، وتعالى الأصوات بالدولة المدنية التى تكون فيها الأمة هى مصدر السلطات ،وتصاعد حالة الفوضى إلى الدرجة التى تهدد مؤسسات الدولة بالانهيار.

تحول الخطاب الدينى فى المساجد والزوايا الصغيرة إلى خطاب سياسى يدعو للحشد فى الانتخابات لصالح تيار الإسلام السياسى والمليونيات المؤيدة لجماعة الإخوان ، وتبرير تصرفاتهم إزاء معارضيهم ، واستخدام العنف الشديد ضد المتظاهرين والمعتصمين من التيار

الليبرالى والعلمانى(كما حدث أمام قصر الاتحادية ، وحصار جماعة الإخوان وأنصارها لبعض مؤسسات الدولة الحيوية وتعطيلها عن أداء وظائفها ، والحشد والتحريض ضد مؤسسات وطنية كالأزهر ، والقضاء ... وغيرها)، وغياب كامل لهيبة الدولة أوضحته بعض الأحداث ، مثل (حصار المحكمة الدستورية ، ومدينة الإنتاج الإعلامى من قبل جماعة الإخوان المسلمين وأنصارها ، وإحراق مقرات الإخوان المسلمين ، ومقرات حزب الوفد من قبل مجهولين ، وحصار مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية ، وإلغاء لقاء المصالحة الوطنية الذى رتبت له القوات المسلحة.) وتعالى دعوات التكفير لثوار التحرير من الليبراليين والعلمانيين من قبل تيار الإسلام السياسى ، ومحاولة إقصاء شباب الثورة وإبعادهم عن المشهد السياسى عن طريق تصفيتهم معنوياً بإلقائهم فى السجون والتشهير بهم، وجسدياً عن طريق القتل كما حدث مع كل من (جيكا ،محمد الجندى،والحسينى أبو ضيف ... وغيرهم) .

وفيما يتعلق بعلاقة مصر بالقوى الخارجية والإقليمية فى إطار هذا السيناريو ، تشهد مصر تحسناً ملحوظاً نسبياً فى علاقاتها ببعض الدول مثل (قطر ، وتركيا، وإيران ، وأمريكا ،وبعض دول إفريقيا) ،و فى المقابل تتردى وتتدهور علاقاتها بدول أخرى مثل(دول الخليج العربى ، والسعودية) ، أما روسيا وألمانيا ، وباقى الدول الأوروبية فالعلاقة معهم فاترة.

ومن أبرز السمات الاقتصادية فى إطار هذا السيناريو، عدم حدوث نقلة نوعية فى الأوضاع الاقتصادية والتكنولوجية تختلف عن فترة حكم الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك ، ويستمر الاعتماد على القطاع الخاص ، وعلى نظام السوق الحر فى التنمية، مع حصر دور الدولة فى الاهتمام بقطاع الخدمات والبنية التحتية ، وسيطرة الرأسمالية على الحياة فى مصر ، وزيادة نفوذ رجال الأعمال المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين ، فى الوقت الذى توجد فيه خطة ممنهجة لتقويض رجال الأعمال الناجحين من غير المنتمين للأهل والعشيرة مثال(ما حدث مع نجيب ساويرس وإخوته) ، وسيطرة أعضاء الجماعة على مواقع هامة داخل الدولة وخارجها فى سفارات مصر فى جميع الدول الخارجية ، والاتجاه نحو خصخصة

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

مشروعات قومية كبرى مثل (مشروع تنمية قناة السويس) ، والتعامل غير الجاد والحاسم مع بعض الملفات التى تهدد الأمن القومى المصرى ، مثلما حدث مع ملف سد النهضة الأثيوبى ، وقصور البنية التكنولوجية ، واستيراد المعرفة وضعف الإنتاج ، وانخفاض مستواه ، وزيادة الاستيراد للسلع الاستهلاكية وضعف التصدير ، وغياب الرؤية المستقبلية للتنمية ، والاعتماد على أهل الثقة من رجال الجماعة مثل " خيرت الشاطر ، وحسن مالك" لإدارة الوضع الاقتصادى من وراء الكواليس ، والتفاوض مع رجال الأعمال الهاربين بأموال الشعب بدون صفة رسمية لهم ، والاعتماد على المضاربات فى البورصة؛ لتنمية الاقتصاد رغم تذبذب أدائها وكثرة خسائرها ، وتمكين رجال الجماعة تدريجياً فى المشروعات الاستثمارية للدولة ، وانتشار الفساد والابتزاز من رجال الجماعة المقربين من الرئيس لعديد من رجال الأعمال المصريين الذين لا ينتمون إلى تيار الإسلام السياسى

ويتمخض عن كل ما سبق ، تدهور شديد فى الوضع الاقتصادى يتجلى فى الانخفاض الشديد للاحتياطى النقدى ، وانخفاض قيمة الجنية المصرى أمام العملات الأجنبية (الدولار واليورو) ، وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بشكل كبير ، علاوة على عجز الدولة عن إشباع احتياجات السكان من السلع الأساسية ، وأزمات متكررة فى الكهرباء والبنزين والبوتاجاز، ... وغيرها من السلع الضرورية ، وانتشار الفوضى ودعوات من فئات مشكوك فى انتماءاتها للثوار بتقويض الملاحة فى قناة السويس أو غلق مجمع التحرير ، وقطع الطرق العامة ، وزيادة حالات التعدى على الأراضى الزراعية والبناء عليها دون ترخيص ،وتقلص الاستثمار المحلى والأجنبى ، ورحيل عديد من المستثمرين ، وتدهور قطاع السياحة بعد تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية بعد الثورة وارتفاع كبير فى معدلات البطالة ، وتزايد ملحوظ فى السعى للاقتراض من الدول والمؤسسات الخارجية مثل (قطر ، ودول الخليج ، والسعودية ، وروسيا و أمريكا ، والاتحاد الأوروبى ، وصندوق النقد الدولى .)

ومن العلامات المضيئة فى هذا السيناريو ارتفاع فى مرتبات بعض الفئات مثل(أعضاء هيئة التدريس ، القضاة ، ورجال القوات المسلحة والشرطة والمدرسين ... وغيرهم) ولكن هذه الزيادة تآكل معظمها مع زيادة الأسعار ومن ثم قلت معدلات الادخار .

ويشهد الوضع السكانى نمواً مطرداً ، حيث ارتفاع فى معدل المواليد يقابله انخفاض فى معدل الوفيات ، وخلل فى التوزيع الجغرافى للسكان وتوزيع المشروعات الاستثمارية داخل الدولة ، علاوة على تردى الخصائص السكانية .

وبالنسبة إلى التعليم فى إطار السيناريو المرجعى، يستمر تردى أوضاع التعليم ، ويغلب الكم على الكيف ، وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية ، رغم تبنى بعض الاستراتيجيات الإصلاحية للنظام التعليمى المستوردة من الخارج وتدهور فى الخدمة التعليمية فى جميع المراحل التعليمية فى المدارس والجامعات المملوكة للدولة ، فى مقابل تحسن نسبى فى المدارس والجامعات الخاصة وتناقض مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات سوق العمل ، وتزايد التردى فى الخدمات الصحية وازدياد انتشار عديد من الأمراض الخطرة دون علاج ناجع لها، وارتفاع أعداد عمالة الأطفال يصاحبها ارتفاع أعداد المتسربين من المدارس وخاصة فى المناطق العشوائية والمتخلفة ، واتساع الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء وزيادة عدد الفقراء والأسر الفقيرة فى مصر ، وتدهور الأوضاع الأمنية وتزايد عنف الشرطة فى مواجهة المتظاهرين ، وارتفاع معدلات العنف والبلطجة والسرقة بالإكراه من الخارجين عن القانون والهاربين من السجون أثناء الثورة ، وتزايد عدد منظمات المجتمع المدنى فى مصر ، ودور غير ملموس لمعظمها فى الواقع الاجتماعى ، وبعضها يتم اختراقه من جهات أجنبية وفوضى وانفلات فى الشارع ومحاولات متكررة من المساجين للهروب من السجن فى بعض الأقسام أو أثناء الترحيل

إضافة إلى ما سبق تزايد الأزمات اليومية التى يعانى منها المواطنون وحدوث خلل فى منظومة الأخلاق والسلوك ، وظهور عديد من الأمراض الاجتماعية . وعلى الرغم من إظهار الإخوان المسلمين مرونة ظاهرية إزاء بعض المسائل مثل السياحة ، وبيع الخمور ،

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

وحجاب المرأة ، فإن الخطاب الدينى المسيطر بشكل عام يحمل مضموناً متشدداً ، ومن أبرز مؤشراته تزايد دعوات القوى الإسلامية إلى أسلمة الدولة والمجتمع ، والدعوة إلى سيادة الدولة الإسلامية وتطبيق الحدود .

وبناءً على ما سبق أمكن رسم المسار المستقبلى الممكن فى إطار هذا السيناريو وشروطه الأولية فيما يتعلق بوضع التنمية طوال الفترة الزمنية لهذا السيناريو ، وحتى نهاية الأفق المحدد له وفقاً لتصورات المشاركين فى البحث

حيث كشفت معطيات البحث أن توقعات المشاركين بخصوص وضع التنمية إذا استمر حكم الإخوان جاءت فى ثلاثة اتجاهات : الأول الذى حاز على أعلى نسبة اتفاق بين المشاركين وهو الاتجاه الذى يتوقع تردى الأوضاع التنموية خلال العقدين القادمين ، واتفق عليه نحو ٧٠ ٪ من المشاركين . وفى إطار ذلك ذكر أحد المشاركين (مجدى صبحى) " أنه فى حالة استمرار حكم الإخوان ، فنحن سنستمر فى هذا التدهور، أما إذا اقتنع الإخوان بضرورة الالتفات إلى الشعب وجذب الخبرات والكفاءات التى خارج حزبهم يمكن أن تتحسن الأوضاع ، وأعتقد أن الإخوان فى الانتخابات القادمة فى الرئاسة أو البرلمان سيحصلون على أقل الأصوات ؛لأنهم فشلوا فى إدارة الدولة ." وفى هذا الصدد أضاف أحد علماء الاجتماع المشاركين فى البحث (محمد سعيد فرح) " أن الأوضاع التنموية ستتردى إذا استمر حكم الإخوان ؛ لأن تعيين القيادات عندهم يعتمد على أهل الثقة وليس أهل الكفاءة ، وبالنسبة إلى التنمية السياسية ستتردى جداً ؛ لأن الإخوان عندهم مبدأ السمع والطاعة ، مع أن الديمقراطية هى الرأى والرأى الآخر ." واتفق ذلك مع ما ذكره " سمير أمين "[١١٥] فى كتابه الموسوم بـ " ثورة مصر " ، حيث قال : " إنه من المشكوك فيه أن تتحول جماعة الإخوان المسلمين إلى منظمة ديمقراطية ، فالتنظيم قائم على مبدأ " طاعة المرشد" دون وجود ديمقراطية أو مجال للنقاش ."

واتفقت نتائج دراسة حديثة لـــ " فرانسيس فوكاياما"[١١٦] مع هذه الرؤية حيـــث أوضحت أن الاستعانة بأهل الثقة من الأصدقاء والأقارب بدلاً من أهل الكفاءة عند التعيين فى مؤسسات الدولة من أهم أسباب أفول الأنظمة السياسية ويعطى أمثلة كثيرة على ذلك منها : سلالة هان فى الصين ، والانكشاريون فى الإمبراطورية العثمانية ، وكبار الموظفين فى النظام القديم فى فرنسا.

واتفق " السيد يسين "[١١٧] مع هذه النتيجة ، حيث ذهب إلى أن المشروع الحقيقـــى للإخوان المسلمين ، هو عدم الاعتراف بالتعددية السياسية ، وقبولهم لها بعد ثورة ٢٥ يناير، وهذه هى خطوة تكتيكية للتمكن من حكم الدولة ، ولكنـــهم عنـــد تـــوليهم الـــسلطة سينقضون على حرية التفكير والتعبير والإبداع .

كما اتفق كذلك " على ليلة"[١١٨] مع الرؤية السابقة ، حيث رأى أن دول الربيـــع العربى بعد ثوراتها تعانى من أزمة سياسية ، تتجسد أبرز صورها فى تهميش القوى الثورية ، وتجاهل المطالب الثورية ، ولا تزال الدولة تعمل لصالح الفئة أو الجماعة التى سيطرت علـــى الحكم – بعد الثورة– ، والالتجاء إلى بطش الأمن فى التعامل مع الجماهير أضـــحى سمـــة واضحة .

و من ثم فإن الواقع الاجتماعى بعد الثورة، وسلوكيات الجماعة التى سيطرت على الحكم ، يؤكدان صدق النتيجة السابقة، حيث ظهر ذلك فى إدارة جلسات مجلسى الشعب والشورى الإخواني، واختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لصوغ دستور ٢٠١٢ ، والتعامل مع الشباب الذين حاصروا قصر الاتحادية بمنتهى العنف والقسوة والمهانة ، كما ظهر ذلك عند تعيين النائب العام " طلعت عبد الله" وتقديم محامى الإخوان بلاغ للنائب العام بعد مظاهرات المقطم لجمعة "رد الكرامة" فى مارس ٢٠١٣ يتهم فيه عدداً من المفكرين والكتاب والنشطاء السياسيين ورؤساء الأحزاب بالتحريض على العنف ؛ الأمر الذى أسفر عنه صدور قرار النائب العام بضبط وإحضار عدد من النشطاء والمفكرين والصحفيين وغيرهم .

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

وعلى الجانب الآخر جاء الاتجاه الثانى الذى توقعه المشاركون فى البحث ، فى حالة استمرار حكم الإخوان ، والذى يفترض استمرار الأوضاع على ما هى عليه دون تغيرات والذى يشير ضمنياً إلى استمرار الحالة المتدهورة للدولة ، وهذا السيناريو اتفق عليه نحو ٢٠٪ من المشاركين ، ومن ثم أشار أحد المشاركين (إبراهيم العيسوى) إلى " أن البرنامج الانتخابى لحزب الحرية والعدالة لا يكشف عن اختلاف جوهرى بين السياسات التى يراد تطبيقها من جانبهم ، والسياسات التى كانت مطبقة قبل الثورة . فهو شكل ونموذج الليبرالية الجديدة أو نموذج واشنطن." ويشير ذلك إلى أن الأوضاع المتردية التى كانت تعانى منها مصر قبل ثورة يناير كانت نتيجة لانتهاجها سياسات اقتصادية تهمش دور الدولة ، وتزيد من تبعيتها للدول الأخرى .

ويتفق ما سبق مع ما توصل إليه " جون فوران"[١١٩] الذى يرى أن التنمية غير المستقلة أو التنمية المعتمدة على طرف واحد تعد أحد العوامل التى تسهم فى نشوب الثورات . واتفق ذلك مع القضايا المشتقة من نظريات التبعية ، والتى تذهب إلى أن القوى الرأسمالية العالمية تميل إلى الانتشار بطريقة أخطبوطيه ترنو من ورائها تدعيم نفسها وإضعاف الدول النامية ، مما أفضى إلى ازدياد تبعية الدول النامية للدول المتقدمة ، وهذا ما دفع الدول النامية إلى اللجوء إلى الثورة كوسيلة للخلاص من أسر التبعية والخضوع والتخلف والفقر .[١٢٠] ، الذى يعد نتاجاً طبيعياً للاستغلال الرأسمالى ، ويؤكد ذلك القضية التى ترى أن ما حدث من ثورات منذ نهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين ، لا ينفصل عن السياق الرأسمالى العالمى وتأثيراته السلبية فى البنية المجتمعية للبلدان النامية ، ومن بينها مصر . وهذا ما كشفت عنه أيضاً نتائج دراسة كل من Robert H. Dix ، ودراسة John . Bradley ، ودراسة جيمس بتراس . [١٢١] كما اتفق ذلك أيضاً مع ما ذهب إليه ديفيد هارفى David Harvey الذى رأى أن مع بداية القرن الحادى والعشرين ، سيكون العالم قد نضج بالقدر الكافى ليحرر نفسه من مآسى رأس المال.[١٢٢] ويتضح من التحليل السابق أن الغالبية العظمى من المشاركين أجمعوا على تردى الأوضاع فى حالة استمرار حكم الإخوان .

وعلى الرغم من الرؤية المتشائمة التى سيطرت على توقعات غالبية المشاركين فيما يتعلق بمستقبل التنمية فى ظل استمرار حكم الإخوان ، فإن ثمة اتجاهاً ثالثاً يتوقع تحسن أوضاع التنمية فى حالة استمرار حكم الإخوان خلال العقدين القادمين ، عبر عنه نسبة قليلة من المشاركين تقدر بنحو ١٠٪ ، واتفق ذلك مع دراسة شادية فتحى ، بينما عارض ذلك نتائج دراسة بوحنيه قوى .

وفى هذا السياق قال أحد المشاركين (عبد المعبود): " إن الإخوان لو أتيحت لهم الفرصة السياسية كاملة ، وانتهى الصراع السياسى بإذن الله يمكن إحداث بعض القفزات الاقتصادية الناجحة ." ومن المشاركين (وفاء يسرى) من ربط تحسن الأوضاع التنموية فى المستقبل بفتح حوار مجتمعى ، حيث قالت: " اعتقد أنه لو فتح باب الحوار المجتمعى الحقيقى والمشاركة الوطنية ، سوف تحل ٨٠٪ من مشاكل مصر خلال حكم الإخوان وستتحسن الأوضاع ." واتفق ذلك مع نتائج دراسة ابتسام الكتبى وآخرون ، ودراسة سلمان بو نعمان .

ويتبين لنا مما سبق أنه على الرغم من أن التوجه السابق عبر عن الاتجاه المتفائل، فإنه كان مشروطاً بانتهاء الصراع السياسى والحوار المجتمعى فى ظل حكم كان يسعى بكل القوى إلى تمكين أهل الثقة وليس أهل الكفاءة ، وبالطبع اعتقد أن هذين الشرطين كانا من الصعب تحقيقهما ؛ لأن الحالة الثورية لم تنته بعد ، وحاجز الخوف من الحاكم الظالم قد كُسر بواسطة المصريين فى ثورة ٢٥ يناير ؛ مما يشير إلى أن المصريين لن يصبروا مرة أخرى على حاكم لهم ، يحاول تقويض حريتهم من جديد ، ويتجاهل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية . فثورة ٢٥ يناير أزكت لديهم الوعى بأن الثورة على الحاكم الظالم من أهم مبادئ العقد الاجتماعى فى حالة فساد الحاكم وطغيانه . واتفق ذلك مع نتائج دراسة أمل حسن أحمد [١٢٣] .

يتضح من التحليل الفائت أن مصطلح "الدولة الفاشلة" الذى ظهر فى بداية التسعينيات ، واعتمدت عليه عديد من المنظمات الدولية لتقويم مدى نجاح أو فشل الدول فى إدارة أمورها والاستفادة منها .[١٢٤] ينطبق على وصف الدولة المصرية فى ظل حكم الإخوان

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

المسلمين . فقد اتفقت تلك الأوضاع مع المؤشرات المتعارف عليها عالمياً وأهمها، فقدان السيطرة الفعلية على زمام الأمور فى الدولة ، والفشل فى إدارة الدولة وفى إشباع احتياجات أفراد الشعب ، وتوفير الحد المعقول من الخدمات ، والعجز عن التفاعل الإيجابى مع الدول الأخرى فى العالم كعضو فعال فى الأسرة الدولية ، والعجز عن تحقيق العدالة.(١٢٥)

وبناءً عليه جاء الطرح السابق متفقاً مع ما أشار إليه التقرير السنوى لمؤشرات الدولة الفاشلة Failed states Index والذى أعدته مؤسسة Fund for peace الأمريكية عام ٢٠١٣ والذى أوضح أن ترتيب مصر ارتفع ما بين الدول الفاشلة من المرتبة ٤٥ عام ٢٠١٠ إلى المرتبة ٣١ من حيث الدول الأكثر فشلاً ، أى أن مصر دخلت فى مجموعة الدول الأكثر خطورة وفشلاً بين الدول الفاشلة.(١٢٦) ونستنتج من ذلك أن الأوضاع فى ظل حكم الإخوان تحولت من السيئ إلى الأسوأ ؛ مما يشير إلى أن تسمية السيناريو المرجعى بـ (سيناريو الدولة الفاشلة) ، جاء متوافقاً مع ما اتصف به السياق الاجتماعى أثناء حكم الإخوان وكذلك مع المواصفات التى حددتها التقارير الدولية لسمات الدولة الفاشلة والذى جاءت نتائجه متوافقة مع الإطار النظرى الموجه للبحث ، ومع نتائج الدراسة التحليلية لـ " حسن سلامة" عن سيناريوهات مستقبل الدولة فى مصر .

وعليه نستنتج من نتائج سيناريو الدولة الفاشلة ، أن تدخل مكتب إرشاد الإخوان فى إدارة شئون الدولة من وراء الكواليس ، ومحاولة الرئيس الأسبق محمد مرسى الانفراد بالسلطة والسيطرة على جميع سلطات الدولة (القضائية- التشريعية- التنفيذية) ، وعدم تحقيق ما وعد به من ديمقراطية وعدالة اجتماعية ، أو السير نحو ذلك ، وتعالى أعضاء الجماعة على الشعب ، ومحاولاتهم المستمرة للاستحواذ على كل المناصب الهامة فى الدولة ، وإقصاء الشعب والقوى الثورية من الحكم ، وتردى الأوضاع المجتمعية كافة ، والتهديدات الخطيرة للأمن القومى المصرى أثناء حكم الإخوان المسلمين ، من أهم أسباب اندلاع ثورة ٣٠ يونيو فى مصر ، ويتوافق ذلك مع ما جاء بالإطار النظرى الموجه للبحث .

ب- سيناريو الدولة الاستبدادية :

انبثق هذا السيناريو من فرضية مفادها : سيطرة أحد تيارات الإسلام السياسى – باستثناء الإخوان- على حكم مصر خلال الأفق الزمنى للبحث . وتتركز الفكرة الرئيسة لهذا السيناريو فى أن الرجوع إلى الله من خلال الالتزام بالقرآن الكريم والسنة النبوية ، وما جاء به السلف الصالح هو السبيل الأوحد للارتقاء والنهوض بالمجتمع ، وعليه تم رفض أنصار هذا السيناريو لكل ما هو غربى أو علمانى أو ليبرالى أو شيعى ، ومن أهم ملامح هذا السيناريو :

تولى رجال الدين مقاليد الحكم ، وسلطوية نظام الحكم ، وانفراد الرئيس بالقرار السياسى ، وسوء إدارة الدولة والتخبط فى اتخاذ القرارات ، وجمود المشاركة السياسية ، وتعددية سياسية شكلية ، يرافقها تقويض للأحزاب وللديمقراطية ، وظهور عديد من التناقضات داخل النظام ، ورفض الاندماج فى العولمة ، ومحاولات لإلغاء الاتفاقيات التى تلزم الدولة بقبولها والتفاعل معها ، وتزاوج الثروة بالسلطة ، وتورط عديد من رجال الحزب الحاكم فى قضايا فساد ، واشتداد حدة الصراع السياسى بين الليبراليين والعلمانيين والشيعة والمسيحيين من جهة ، وبين أنصار التيار الإسلامى من جهة أخرى ، وعودة جماعة الإخوان المسلمين للمشهد السياسى ، ويبدأ الظهور التدريجى لرجال الحزب الوطنى فى المشهد من جديد .

سيطرة التيار الإسلامى على المجلس النيابى والدعوة إلى عودة مجلس الشورى بصلاحيات واسعة تحول المواطنين إلى رعايا ، ودعوات لتطبيق الحدود وإغلاق الخمارات ومنع التمثيل والرقص ، وإصدار فتاوى من قبل تلك الجماعات بتحريم السياحة وضرورة هدم الآثار ، وإلزام المرأة بالزى الشرعى ، وعدم جواز الخروج على الحاكم ، ووضع قيود على تعليم الفتيات بعد سن معين ، وتوقف نسبى للعمليات الإرهابية فى سيناء ، وصراع بين المؤسسة العسكرية ورئيس الجمهورية ، وتغيرات فى قيادات الجيش لاستقطاب القادة الجدد دون جدوى ، ودعوات لإعادة النظر فى اتفاقية السلام مع إسرائيل .

ويفترض هذا السيناريو تحسن العلاقات الخارجية مع قطر ، وتركيا ، وبعض الدول الإفريقية ، فى مقابل تدهورها – نسبياً – مع أمريكا ، ودول أوروبا ، وروسيا ، والصين

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

، وعزل مصر عن غالبية دول العالم ، ومحاولات لإجراء ترابط اقتصادى بين الدول الإسلامية .

ويتسم هذا السيناريو كذلك باستمرار الاعتماد على القطاع الخاص الذى تسيطر عليه الرأسمالية المصرية الأجنبية والسوق الحر فى إحداث التنمية ، وسيطرة رجال التيار الإسلامى الذين يعملون فى مجال التجارة على الأوضاع الاقتصادية ، وانهيار السياحة ، وتدهور قيمة الجنية المصرى أمام العملات الأخرى ، وفشل تصدير واستيراد بعض السلع الاستهلاكية ؛ نتيجة سوء العلاقات الخارجية مع غالبية دول العالم ، وزيادة عجز الميزانية ، وزيادة كبيرة فى الديون الخارجية والدين الداخلى ، والتشديد فى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، ووضع قيود على حرية التفكير وحرية التعبير ، وارتفاع وتيرة العنف ضد المتظاهرين والمعتصمين الليبراليين والعلمانيين ، والسعى بخطى سريعة إلى أسلمة الدولة والمجتمع ، وسيادة الدولة ذات المرجعية الإسلامية .

كثرة الإضرابات والمطالب الفئوية ،التى تفضى إلى اضطرابات داخلية وتغيير مستمر للحكومات والوزراء ، ومحاولات لتقويض وتهميش دور الأزهر الشريف ، ومنظمات المجتمع المدنى ، وإعادة هيكلة جهاز الشرطة ، وإلغاء جهاز الأمن الوطنى ، وهيكلة جهاز الإذاعة والتليفزيون ، وتسريح أعداد غير قليلة من ذى التوجهات الليبرالية والعلمانية المتشددة ، وإنشاء عديد من القنوات الفضائية الدينية ، فى مقابل تقويض القنوات ذات التوجه الليبرالى ، ومنع بعضها من البث ، ومقاضاة عديد من المفكرين والصحفيين ومقدمى البرامج والفنانين بتهم إهانة الرئيس أو التحريض على العنف ، أو الدعوة إلى قلب نظام الحكم ، وارتفاع أصوات التكفير لليبراليين والعلمانيين ، و إهانة الشيعة ومحاولات لتقويض إقامة شعائرهم .

إجراء تعديلات فى مناهج التعليم فى كل مراحله ؛ لتتناسب والتوجه الإسلامى للدولة ، مع عدم القدرة على تحسين أوضاعه ، واحتكار أبناء تيار الإسلام السياسى للوظائف

العليا والهامة فى الدولة ، وزيادة الأمية خاصة بين الإناث ، وانخفاض نسبة الملتحقات منهن بالتعليم

ارتفاع غير مسبوق فى الأسعار ، وزيادة نسبة البطالة والفقراء ، وعدم مقدرة الدولة على إشباع الاحتياجات الأساسية لأفرادها ، وزيادة تدهور أوضاع الطبقة الدنيا والوسطى ، وظهور عديد من الأمراض الاجتماعية ، فضلاً عن تغير اتجاه الدولة بالإيجاب إزاء الزيادة السكانية ، وتحول الخطاب الدينى فى المساجد إلى خطاب سياسى يدعو لدعم الحزب المسيطر على الحكم ، وينهى عن الخروج على الحاكم .

وبالنسبة إلى نتائج البحث الراهن ، ومدى ارتباطها بالشروط الابتدائية لهذا لسيناريو من وجهة نظر المشاركين فى البحث ، لقد أوضحت معطيات البحث أن توقعات المشاركين عن وضع التنمية فى العقدين القادمين حال تولى أحد تيارات الإسلام السياسى حكم الدولة جاءت فى ثلاثة اتجاهات ، الأول الذى حاز على أعلى نسبة اتفاق بين المشاركين واتفق عليه نحو ٦٥ ٪ من المشاركين وهو الاتجاه الذى يتوقع تدهور وضع التنمية خلال العقدين القادمين ،. وفى هذا الصدد رأى أحد المشاركين (إبراهيم العيسوى) " أنه لا فرق بين حكم الإخوان وحكم أحد التيارات الدينية الأخرى ؛ لأن برامجهم لا تختلف عن التوجه الإخوانى بصفة عامة ، ولكن الخلاف يكون فى شىء من التشدد عند تطبيق أحكام الشريعة مثال حزب النور وموقفه من بعض القضايا كالسياحة ، والمرأة ، والحريات ."

وفى السياق نفسه قال آخر (مجدى صبحى) : " لا أظن أنى رأيت حاجة للسلفيين عامة تقول إن عندهم رؤية واضحة لمعالجة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، فيما عدا ما يتعلق بالأخلاق والعقيدة الدينية ، ولا أرى ردوداً كبيرة فى توضيح أى رؤية أو خطة لمعالجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى نعيشها الآن ، وحتى الجماعة الدينية وذراعها السياسى " حزب البناء والتنمية " ليس لهما رؤية أو برنامج واضح ."

ويشير ما سبق إلى أن نسبة من يرون أن الأوضاع التنموية لم تتحسن فى المستقبل فى ظل وصول أحد التيارات الدينية الأخرى بخلاف الإخوان إلى الحكم بلغ نحو ٨٥ ٪ من

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

المشاركين بعد إضافة أنصار الاتجاه الأول إلى أصحاب الاتجاه الثانى ، الذى يرى أن الأوضاع ستبقى كما هى متدهورة والتى بلغت نسبتهم ٢٠٪ من المشاركين .

وعلى الرغم من توقع الغالبية من المشاركين بتردى الأوضاع التنموية فى المستقبل فى إطار سيناريو الدولة التسلطية ، فإن هناك اتجاهاً ثالثاً يفترض تحسن أوضاع التنمية خلال العقدين القادمين إذا حكم أحد التيارات الإسلامية خلال العقدين القادمين باستثناء الإخوان وهذا الاتجاه يمثل أقل نسبة اتفاق تقدر بنحو ١٥ ٪ من المشاركين .

وفى ضوء ما سبق يمكن القول إنه على الرغم من وجود اتجاه متفائل بخصوص هذا السيناريو ، فإنه لا توجد لدى تيار الإسلام السياسى رؤية واضحة للمستقبل ، أو كوادر علمية مؤهلة لقيادة الدولة ، ولا حتى فهم واضح وصحيح للدين الإسلامى ، وهذا ما أثبتته الشواهد الميدانية قبل وبعد ثورة ٣٠ يونيو ، وما أكدته أحداث عديدة مثل ، مشاركة جانب كبير منهم فى اعتصامات رابعة العدوية ، والتحريض ضد الدولة والتهديد بالعنف وممارسته والمطالبة بالتدخل الخارجى فى شئون الدولة ، وتورط الكثير منهم فى أعمال الحرق والتدمير والتفجير للبلاد والعباد ، وآخرها تفجير الأتوبيس السياحى فى طابا فى فبراير ٢٠١٤ . وبذلك تتوافق نتائج البحث مع ما جاء بالإطار النظرى الموجه له ، والذى أكدت إحدى قضاياه على تردى أوضاع التنمية فى مصر فى المستقبل فى حالة سيطرة أحد تيارات الإسلام السياسى على حكم الدولة خلال العقدين القادمين.

ويؤكد ذلك ما أشار إليه " آصف بيات "[١٢٧] فى كتابه الحياة سياسة ، بأن الحركة الإسلاموية فى مصر لم تنجح فى أسلمة الدولة المصرية ، كما لم تنجح النزعة ما بعد الإسلاموية فى إيران فى إحداث تحول ديمقراطى فى الجمهورية الإسلامية .

ج- سيناريو الدولة المتهيئة للانطلاق (المفاجأة):

انطلق هذا السيناريو من افتراض مفاده : أنه سيحكم مصر أحد المدنيين الليبراليين أو أحد المدنيين ذى خلفية عسكرية ، وأن حكمه سيستمر طوال الأفق الزمنى للسيناريو –

بعد إجراء تعديلات لبعض مواد الدستور- ، والفكرة الرئيسة فى هذا السيناريو هى افتراض حدوث تغيير جوهرى ونقله نوعية على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، تفضى إلى التحسن التدريجى للأوضاع طوال فترة تقدر بعقد من الزمن ، تتهيأ فيها الدولة للانطلاق ، يليها فترة انطلاق تلقائى على المدى البعيد ،يصاحبه فترات من التأرجح ثم الاستقرار، فالتنمية المستدامة .

ومن أهم ملامح هذا السيناريو :

مدنية الدولة ، وتعددية سياسية حقيقية ، وظهور معارضة قوية تبغى الصالح العام وديمقراطية فى اتخاذ القرار ، وصوغ قوانين للحد من السلطة المطلقة للرئيس ، وسيادة دولة القانون ، واحترام حقوق الإنسان ، وعودة هيبة الدولة داخلياً وكذلك عودة مكانتها على المستوى الخارجى ، ودعم حرية الفكر والتعبير والإبداع ، وحرية تكوين أحزاب وارتفاع معدلات المشاركة السياسية ، وحدوث احتجاجات ومظاهرات قوية فى بداية مسار السيناريو ، ولكنها تختفى تدريجياً مع مرور الوقت ، بحيث يصبح من النادر حدوثها ، ويقل حدة الصراع السياسى ، ويعود الاستقرار والأمن للدولة وتنتظم الحياة العامة وتنتهى الاضطرابات ، وتتبنى الأحزاب السياسية استراتيجية للاندماج مع أفراد الشعب فى الشارع ، وبدء تكوين قواعد جماهيرية لها ، وحدوث تصدعات وانشقاقات بين صفوف تيار الإسلام السياسى ، والاختفاء التدريجى له وللتعصب الدينى ، واندماج أفراده فى المجتمع، والعودة لأحضانه وتصحيح أغلبهم لأفكاره ، والتخلى عن أيديولوجية الجماعات التى كانوا ينتمون إليها ، وحدوث تحولات جذرية فى سياسة مصر الخارجية وحضور سياسى قوى لها فى الخارج ، ومن ثم تحسن وتعاون مشترك يطرأ على علاقة مصر بالدول الإفريقية والدول العربية وروسيا والصين ، ومن جهة أخرى علاقات فاترة تتضمن شد وجذب بين أمريكا والدول الأوروبية .

ومن أهم الملامح الاقتصادية لهذا السيناريو ، تدخل الدولة فى التنمية ، وسيطرتها على الأوضاع الاقتصادية مع شراكة محدودة للقطاع الخاص ، وضعف نفوذ الشرائح الرأسمالية المصرية والأجنبية ، وسياسة رافضة للخصخصة ولبيع أراضى الدولة وممتلكاتها. بدء سداد

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

الديون الخارجية على أقساط لا تتجاوز عشر سنوات ، وانخفاض قيمة الدين الداخلى ، وإنهاء العجز فى الميزانية ، وارتفاع معدلات التصدير، فى مقابل انخفاض فى معدلات الواردات خاصة السلع الاستهلاكية ، والسلع التى لها نظير ينتج فى الدولة ، وسن بعض القوانين التى تشجع على الاستثمار المحلى والأجنبى وتعديل بعض القوانين ، مثل قانون الضرائب ، والأجور، وغيرها ، وتحسن تدريجى فى أوضاع الصناعة ، بعد تشييد بعض المصانع فى أنشطة متنوعة تؤول ملكياتها إلى الدولة ، وإدراج مصر فى قائمة ضمن الدول الصناعية الجديدة (جنوب إفريقيا ، المكسيك ، البرازيل، الهند ، الصين ، إندونيسيا ، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، وتركيا) تمهيداً للحاق بدول النمور الأسيوية (تايوان ، سنغافورا ، هونج كونج ، كوريا الجنوبية) والدخول فى قائمة الدول المتقدمة ، أو دول العالم الأول

زيادة نفوذ المؤسسة العسكرية فى المجتمع بعد تدخلها بشكل قوى ومباشر فى عديد من المشروعات التنموية فى الدولة ، وإحرازها نجاحات كبيرة فيها ،و تغير سياسة وزارة الداخلية فى التعامل مع الجمهور ، واستقرار الأوضاع الأمنية ، وانخفاض معدلات الجرائم .

تحسن تدريجى فى الإنتاجية ، وارتفاع معدلات الدخول ، وانخفاض نسبى فى معدلات البطالة ، وتحسن فى السياحة ، وانتعاش سوقها خاصة بعد انتهاء الصراع السياسى ، وتقنين وضع الجمعيات الأهلية ، وأحكام الرقابة على أنشطتها وغلق عديد منها ، و بروز عديد من القيم والسلوكيات الإيجابية لدى أفراد الشعب تجاه الدولة وممتلكاتها ونحو بعضهم بعضاً

انخفاض فى معدل النمو السكانى ، وارتقاء الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان وتطوير المناطق العشوائية ، وبداية حقيقية لتعمير الصحراء ، وبناء مجتمعات ومدن جديدة تسهم فى خلخلة الكثافة السكانية فى المدن الكبرى. تطوير الزراعة وإدخال أساليب حديثة، و تغيير ملامح الريف المصرى بعد البدء فى تنميته وتحديثه ، وتشييد بعض المصانع فى بعض القرى .

استحداث سياسات وأفكار جديدة فى مجال التعليم تسهم فى تحسن أوضاعه ، والتوسع فى البحث العلمى ، وإحداث ترابط بين احتياجات سوق العمل ومخرجات العملية

التعليمية ، فضلاً عن الاهتمام بالتنمية البشرية لخريجى المعاهد والجامعات وتأهيلهم لسوق العمل . تحسن فى الأوضاع الصحية ، وتشييد عديد من المستشفيات لاستيعاب المرضى ، وإنهاء طوابير الانتظار فى المستشفيات .

وبالنسبة إلى نتائج البحث الراهن ومدى ارتباطها بالشروط الابتدائية لهذا السيناريو وآثارها فى التنمية فى نهاية الأفق الزمنى المحدد للسيناريو من وجهة نظر المشاركين فيه

أوضحت معطيات البحث أن توقعات المشاركين المرتبطة بوضع التنمية فى العقدين القادمين إذا سيطر على الحكم أحد المدنيين أو أحد المدنيين ذى الخلفية العسكرية جاءت فى ثلاثة اتجاهات : الأول الاتجاه الذى يفترض تحسن الأوضاع فى المستقبل النسبة الكبرى من الاتفاق بين المشاركين والتى بلغت ٧٠٪ ، وفى هذا الصدد ذكر أحد المشاركين (مصطفى خلف) " أن فى حالة سيطرة التيار الليبرالى على الحكم ، ستحصل الحكومة على دعم خارجى ، وهذا سيحسن من الأوضاع التنموية فى الدولة ." وخير دليل على ذلك ما حصلت عليه – ولا تزال – مصر من دعم مادى من بعض الدول العربية بعد ثورة ٣٠ يونيو ، والتى على إثرها خرج الإخوان من الحكم. واتفق ذلك مع نتائج دراسة مريم سلطان لوتاه .

ورأى آخر (مجدى صبحى) أن الأوضاع التنموية فى مصر ستتحسن إذا سيطر الليبراليين على حكم مصر حيث قال: وأنا أجد عندهم بوادر برنامج للإصلاح الاقتصادى، مثل حزب الدستور مثلاً ، وأتصور أن مستقبل التنمية فى مصر يدعو إلى دور كبير للقطاع الخاص ودور أكبر للدولة فى تنظيم الأوضاع الاقتصادية ، وفى ضبط حركة السوق، فى تحقيق العدالة الاجتماعية ." كما أشار إلى ذلك مشارك آخر (محمد سعيد فرح) ، حينما قال: " ستتحسن الأوضاع فى ظل الليبراليين ، ولكن المعارضة من التيار الإسلامى ستزداد أمام التيار الليبرالى ، وسوف يقولون على الحاكم الليبرالى كافر ، كما قيل على عمرو موسى أنه كافر ويشرب الخمر ، وكما قالوا على بعض النساء الرائدات والفضليات من قبله مثل هدى شعراوى وغيرها كلام سيئ ."

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

ولقد جاء الاتجاه الثانى يشير إلى بقاء الوضع على ما هو عليه فى المستقبل (أى متردياً) ، واتفق على هذا الاتجاه ٢٠٪ من المشاركين .و فى هذا الصدد قال أحد المشاركين (إبراهيم العيسوى) : " إنه لا يوجد فرق جوهرى بين سياسات القوى الليبرالية والإسلامية، الفريقان يتحدثان عن اقتصاد سوق حر ، ويهدفان إلى العدالة الاجتماعية ، ولكن بدرجات متفاوتة ، ولكن الأمر مشروط بتغيير سياسات التنمية النيوليبرالية التى كانت تنتهجها قبل الثورة ." ويتفق ذلك مع قضايا الإطار النظرى ، والتى ترى أن الأسلوب الاشتراكى فى التنمية يعد الأسلوب الأمثل ، الذى ينبغى أن تحققه البلدان النامية إذا أرادت أن تتقدم .[١٢٨] ويتفق ذلك مع ما أشار إليه فرانك حيث قال : "إن إحداث التنمية فى الدول النامية والقضاء على تخلفها ، يرتبط بحماية هذه الدول لأسواقها من الدول المتقدمة ."[١٢٩] وذلك لأن علاقات الاستغلال الرأسمالى للدول النامية تعد من أهم العقبات التى تواجه عملية التنمية فى تلك البلدان ، وأن جوهر عملية التنمية يتمثل فى التنمية المعتمدة على الذات .[١٣٠]

واتفق ذلك مع ما أقره " كارل بولانى" فى كتابه الشهير " التحول العظيم والذى ذهب فيه إلى أن اقتصاد السوق لو سيطر على الدولة أو المجتمع ، فلابد أن يحدث انهيار اقتصادى ، ورأى السيد يسين أن ما حدث من أزمة عالمية عام ٢٠٠٨ ، أكدت صدق رؤية " بولانى" .[١٣١]

وأكد ذلك أيضا كل من (كاستيلز ،بيت ،ساس) حيث ذهبوا إلى أن غياب التنمية فى دول العالم الثالث نتيجة طبيعية لسيطرة النظام الرأسمالى والاندماج فى العولمة .[١٣٢] واتفقت الرؤية السابقة مع ما أقره " جون فوران" [١٣٣] فى دراسته عن مستقبل الثورات ، حيث أوضح أن صوغ بديل اقتصادى للنيوليبرالية والرأسمالية ، يكون قادراً على الصمود أمام الرأسمالية ،يعد أهم تحد يواجه الثورات فى المستقبل .

وفى سياق متصل جاء الاتجاه الآخر الذى يفترض تردى الأوضاع التنموية فى المستقبل حال سيطرة أحد الليبراليين على الحكم ، واتفق على هذا الاتجاه نحو ١٠٪ من المشاركين .

والباحث يؤيد رؤية الاتجاه الأول الذى يتوقع تحسن الأوضاع التنموية حال تولى أحد الليبراليين الحكم ؛وذلك لأن غالبية الشعب - كما أثبتته الأحداث - ضد حكم الإخوان ، وحكم تيار الإسلام السياسى بعامة ، هذا فضلاً عن أن السياق الدولى رضى من رضى ، وأبى من أبى يلعب دوراً رئيساً فى دعم الأنظمة الحاكمة ومساعدتها على تخطى أزمتها الاقتصادية ، وهذا ما عكسه مساندة بعض الدول الشقيقة لنا بعد ثورة ٣٠ يونيو ، وكذلك مساندة روسيا وبعض الدول الأجنبية الأخرى للدولة المصرية - سواء دعم مادى أو معنوى - واتفق ذلك مع نتائج دراسة أحمد فهمى.

د- سيناريو الدولة المتقدمة (السيناريو المعيارى):

انطلق هذا السيناريو من فرضية مفادها: أن مصر ستصبح إحدى الدول المتقدمة فى العالم ، بل من أكثر هذه الدول قوة ونفوذاً ، والفكرة الأساسية فى هذا السيناريو أنه سيحدث تغييراً جوهرياً ونقلة نوعية فى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بقدر يسهم فى الارتقاء بقطاعات ومؤسسات الدولة كافة ، وإحداث معدلات تنمية غير مسبوقة فى تاريخ مصر ، غير أن الوصول إلى هذه المكانة يتطلب انتهاج بعض الخطوات والسياسات والاستراتيجيات . وبالنسبة إلى أهم ملامح هذا السيناريو :

ديمقراطية فى اتخاذ القرار ، وحكومة تكنوقراط وتعددية سياسية ، ومعارضة وطنية قوية ، وتوافق واستقرار سياسى ، وارتفاع سقف الحريات والتعبير والفكر والإبداع ، واحترام حقوق الإنسان ، ومعدلات مرتفعة للمشاركة السياسية ، وجيش قوى – من حيث الحجم والإمكانيات- ومتطور ومدعم بأحدث الأساليب التكنولوجية العسكرية ، يستطيع حماية مصر والدفاع عنها والوقوف بندية بجوار جيوش الدول المتقدمة (دول العالم الأول) - والتى ستكون مصر إحداها - ويناسب حجم ومكانة مصر الجديدة – وقتئذ- وسط العالم .

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

علاقات خارجية قوية مع الدول العربية ، وعودة لمكانة مصر بين أشقائها العرب ، وعلاقات جيدة مع روسيا والصين والهند ، وعلاقات متوترة – إلى حد ما – مع باقى الدول الغربية ؛ بسبب موقع مصر الجديد بين دول العالم والمحاولات المستميتة من أمريكا والدول الأوروبية وإسرائيل لإسقاطها أو تنحيتها عن تلك المكانة .

ويفترض هذا السيناريو كذلك وجود رؤية مستقبلية للتنمية خلال العقود الثلاثة القادمة ، ولا وجود لعجز الميزانية وارتفاع فى الاحتياطى النقدى وتدخل الدولة فى التنمية وسيطرتها على زمام الأمور الاقتصادية ، وتكون هى قائد التنمية بمشاركة القطاع الخاص ، وتتعامل الدولة بحرص شديد مع العولمة وتجرى اتفاقيات تعاون دولى مع عديد من الدول العربية وروسيا والصين فضلاً عن إجراءات وقائية تتعلق بالتعريفة الجمركية ؛ للحد من آثار العولمة السلبية ، وحماية الصناعة المحلية ، ومكانة متميزة فى التجارة العالمية ، وإنشاء قلعة صناعية دون إهمال الدعم الكامل للصناعات الصغيرة وتنميتها وتطويرها وتشجيعها ، ومشروعات قومية واستراتيجية متعددة ، وتحول اقتصاد الدولة من الاقتصاد الريعى إلى اقتصاد القيمة المضافة .

زيادة مساحة الأراضى الزراعية ، وأساليب متطورة للإنتاج الزراعى وإنتاجية مرتفعة من المحاصيل تكفى لإشباع احتياجات السكان والتصدير واستراتيجيات حديثة غير نمطية تجارية ، وسياسات صناعية ، وزراعية متكاملة تسهم فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة فى هذه القطاعات ، وارتفاع فى معدلات النمو الاقتصادى والناتج القومى، وانتهاج سياسة متكاملة للأجور تحقق العدالة والرضا الوظيفى ، وارتفاع فى معدلات التصدير، يقابله انخفاض فى حجم الاستيراد ، وتنمية مهارات الشباب وتأهيلهم لسوق العمل ، وربط الأجر بعدد ساعات العمل والإنتاج ، وانخفاض فى معدلات البطالة حتى المعدل الآمن والطبيعى (٥٪) ،و حدوث تعاون بين الدولة والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدنى المحلية ؛ لتطوير المجتمع والارتقاء به وتراجع فى نسبة الفساد وعدالة اجتماعية فى توزيع الثروات وعوائد التنمية ، وانحصار فى الفوارق الطبقية فى المجتمع ، وارتفاع فى مستوى

المعيشة وزيادة نسبة إنفاق الأسر على الغذاء ، وإشباع لاحتياجات السكان ، وانخفاض فى عدد الأسر الفقيرة، وزيادة التحضر وتطور وتنمية الريف وإنشاء مصانع فى عديد من القرى .

علاوة على ارتفاع مستوى التعليم بعامة والحكومى بوجه خاص ، وربط مخرجات العملية التعليمية باحتياجات سوق العمل ، وتحول المجتمع نحو إنتاج المعرفة ، وزيادة التحاق السكان بجميع المراحل التعليمية ، وارتفاع مستوى جودة الخدمات التعليمية ومستوى القائمين على العملية التعليمية ، وانتهاء ظاهرة الدروس الخصوصية ، وزيادة الإنفاق على الخدمات التعليمية. ارتفاع فى مستوى الخدمات الصحية ، ومستوى جودتها ، ومعدل الإنفاق عليها ، وارتفاع توقع الحياة عند الميلاد لكل من الذكور والإناث .

وفيما يتعلق بالوضع السكانى يفترض السيناريو نمو بطئ للسكان أقل من ١٪ سنوياً ، وارتقاء فى الخصائص السكانية ، واتجاه نحو تحقيق توازن فى توزيع السكان فى الدولة بعد غزو الصحراء ، وتشييد عديد من المجتمعات والمدن الجديدة فى ربوع الوطن كافة ، وزيادة فى المساحات الخضراء فى المدن وفى أماكن الترفيه ، واختفاء بعض الظواهر السلبية مثل (التسول، وأطفال الشوارع، عمالة الأطفال) ، وارتقاء فى سلوكيات الأفراد وتغيير قيمى نحو القيم الإيجابية .

استقرار أمنى ، وانخفاض فى معدلات الجرائم ، وتوافر خدمات البنية التحتية وتحسين جودتها ، وتحسن فى منظومة الطرق ووسائل المواصلات يؤدى إلى انخفاض فى الحوادث الخاصة بالطرق .

وبخصوص نتائج البحث ومدى ارتباطها بالشروط الابتدائية للسيناريو الراهن من وجهة نظر المشاركين فى البحث كشفت النتائج أن المشاركين فى البحث قد اقترحوا بعض الإجراءات والسياسات التى يلزم إتباعها ؛ من أجل أن تصبح مصر دولة قوية وفى مصاف الدول المتقدمة بنهاية العقدين القادمين ، وقد جاء مقترح عودة دور الدولة التنموى عن طريق إشراكها المباشر فى الإنتاج والاستثمار فى الترتيب الأول بنسبة تقدر بنحو ٩٥٪ من المشاركين ، ويتفق ذلك مع قضايا الإطار النظرى التى تذهب إلى أن التحول من التنمية

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

المتجه إلى الخارج إلى التنمية المتجهة إلى الداخل ، سوف يقضى على تبعية الدول النامية للدول الرأسمالية المتقدمة ، فضلاً عن تحول مراكز صنع القرار من الخارج (الدول المتقدمة) إلى الداخل

(الدول النامية) ، ويسهم كذلك فى عودة دور الدولة فى التنمية .[١٣٤] ، واتفق ذلك مع نتائج دراسة عمرو عدلى [١٣٥] التى أوضحت أن إحداث التنمية الشاملة فى مصر لن يكون إلا بعودة دور الدولة فى التنمية . واتفق ذلك مع رأى " تشاملرز جونسون Chamlers Johnson الذى ذهب إلى أن الدولة التنموية لعبت دوراً رئيساً فى دفع التنمية والنمو فى اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، ورأى " أمزدين ووايد Amsden and Wade أن الدولة فى كل من كوريا الجنوبية وتايوان ، لعبت دوراً تدخلياً قوياً لتشجيع التصنيع والتنمية .[١٣٦] واتفق ذلك أيضاً مع نتائج دراسة أحمد السيد النجار [١٣٧] عام ٢٠١١ ، والتى أوضحت أن عودة دور الدولة فى التنمية ، من أهم العوامل التى ستسهم فى تحقيق نظام اقتصادى قوى لمصر . وجاء فى الترتيب الثانى نسبة ٩٠٪ من المشاركين كل من وضع حزمة من القوانين لإصلاح أوضاع التعليم، والصحة ، والعدالة ،والانتخابات ، والعشوائيات ، والأسعار ، والعمل على تحسين بيئة الاستثمار، وزيادة الاستثمارات فى مجالات اقتصادية جديدة ، وتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى . ثم جاء تطبيق معايير الجودة فى كل مؤسسات الدولة التعليمية ، وربط التعليم بسوق العمل فى الترتيب الثالث بنسبة ٨٥٪ ، فى حين جاء سن بعض القوانين التى تحد من كثرة الاحتجاجات والمظاهرات السلمية فى الترتيب الأخير بنسبة تقدر بنحو ١٠٪ من المشاركين . وعليه جاء ترتيب مقترحات المشاركين من الخبراء والعلماء للإجراءات والسياسات التى يلزم على الدولة انتهاجها لبلوغ المستقبل المفضل الذى نرنو إليه جميعاً وفقاً لدرجة الاتفاق كالتالى :

١- عودة دور الدولة فى التنمية من خلال اشتراكها فى الإنتاج والاستثمار .

٢- وضع حزمة من القوانين؛ لإصلاح أوضاع التعليم ،والصحة ،والعدالة ، والانتخابات وارتفاع الأسعار، والعشوائيات ، والضرائب.

٣- تحسين بيئة الاستثمار ، وزيادة الاستثمارات فى مجالات اقتصادية جديدة ، وتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى .

٤- تطبيق معايير الجودة فى كل مؤسسات الدولة التعليمية ، وربط التعليم بسوق العمل .

٥- الارتقاء بالبحث العلمى فى المجالات كافة ، عن طريق زيادة ميزانيته وتشجيع الأبحاث العلمية بعامة ، وفى مجال التكنولوجيا المتقدمة بوجه خاص .

٦- تبنى مشروعات قومية لتشغيل الشباب والقضاء على البطالة وزيادة النمو.

٧- الاهتمام بالتنمية البشرية للطلاب والعمال ، وتزويدهم بالمهارات التكنولوجية الحديثة

٨- وضع استراتيجية تنموية تتضمن رؤية مستقبلية متكاملة للتنمية الشاملة فى مصر .

٩- تحقيق العدالة الاجتماعية ، عن طريق التوزيع العادل لعوائد التنمية .

١٠- الاهتمام بتعمير الصحراء والتوسع فى بناء المدن والمجتمعات الجديدة.

١١- إعادة هيكلة الداخلية والعمل على إعادة الأمن .

١٢- إنماء الوعى الاجتماعى والسياسى ودعم المشاركة السياسية .

١٣- إجراء مصالحة وطنية لوضع نهاية للصراع السياسى على السلطة ، ولتحقيق الاستقرار السياسى .

١٤- طرح بعض السياسات التى ترشد من الإنفاق وتحد من الاستهلاك .

١٥- تطبيق برامج الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة وذوى الاحتياجات الخاصة .

١٦- الاهتمام بالخدمات الأساسية ورفع مستوى جودتها .

١٧- إنشاء عديد من المصانع فى المحافظات كافة .

١٨- تنمية المشروعات الصغيرة .

١٩- تطبيق مبدأ الشفافية على كل قطاعات الدولة .

٢٠- الاهتمام بالزراعة أفقياً ورأسياً وزيادة الاستثمارات الزراعية .

٢١- تمكين المرأة فى المجتمع .

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

٢٢- إتاحة المشاركة الشعبية فى التخطيط للتنمية وتنفيذها .

٢٣- تنشيط السياحة الداخلية والخارجية .

٢٤- تطبيق قانون الحد الأدنى والأعلى للأجور .

٢٥- تحقيق استقلال التنمية والاعتماد على الذات .

٢٦- تطبيق نظام إعانة البطالة .

٢٧- سن بعض القوانين التى تحد من كثرة الاحتجاجات والمظاهرات غير السلمية .

ويتبين لنا فى ضوء ما سبق أن العودة إلى دور الدولة فى التنمية جاء فى الترتيب الأول؛ مما يشير إلى أن غالبية المشاركين من المفكرين والعلماء يتفقون على أن التردى الاقتصادى والاجتماعى الذى أصاب الدولة فى العقدين الماضيين ، كان بسبب تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى عهد الرئيس الأسبق حسنى مبارك ، وسيطرة سياسة السوق الحر ، وعليه فإن مجىء اقتراح المشاركين بوضع حزمة من القوانين لإصلاح كثير من القطاعات فى الدولة يشير إلى أن ثمة تغيرات قد حدثت للواقع الاجتماعى ومتغيرات جديدة ، أضيفت له لم يرافقها قوانين تستوعب هذا التغيير ، وتتوافق معه بما فيه المقترح الخاص بسن قوانين للحد من كثرة الاحتجاجات والمظاهرات غير السلمية فى الترتيب الأخير ، ويشير ذلك إلى أنه على الرغم من ازدياد حجم ومعدلات تلك الاحتجاجات ، فإن غالبية المشاركين يعتقدون أن حرية التعبير التى منحت للمصريين بعد ثورة ٢٥ يناير تعد من أهم استحقاقات الثورة والتى يلزم الاحتفاظ بها.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن الاقتراحات السالفة الذكر التى قدمها الخبراء والعلماء قد تضمنت معالجة أبعاد التنمية ، فإنه يوجد بعض المقترحات الإضافية التى لم يذكرها المشاركون ، والتى اجتهد الباحث فى صوغها ويعتقد أنها إذا أضيفت إلى المقترحات المقدمة من الخبراء والعلماء ستسهم فى تطوير وتحويل الاقتصاد المصرى من الاقتصاد الريعى إلى اقتصاد القيمة المضافة ؛ الأمر الذى سيفضى إلى تحقيق التنمية الشاملة

ورتق أى اختلال تنموى ، وأى فجوة تقوض مسيرة التنمية التى نرنو إليها جميعاً ؛ لبلوغ مصر المكانة التى تليق بها وتصبح فى صدارة الدول المتقدمة وهذه المقترحات هى :

١- العمل على تحقيق التكامل الاقتصادى بين مصر والدول العربية والنامية المجاورة ، وفتح أسواق تجارية فيها ؛ لتصريف المنتجات المصرية وتنشيط الصادرات .

٢- إعادة القطاع العام بشكل تدريجى ، وتعظيم دوره فى التنمية .

٣- تشييد عديد من المصانع فى المناطق الريفية فى المحافظات كافة .

٤- رفع أسعار التعريفة الجمركية؛ لحماية الصناعات المحلية .

٥- ربط الأجر بالإنتاج وساعات العمل لتحفيز العاملين على زيادة الإنتاج .

٦- تطوير هيئة التصنيع والإنتاج الحربى وتكليفها بتصنيع كل ما يلزم للمصانع ، وتزويد المصانع بماكينات مصنعة محلياً ؛ لتوفير العملات والترشيد من الاستيراد والاستغناء التدريجى عن الصادرات المرتبطة بقطع غيار المصانع .

٧- العمل على القضاء على اقتصاد "بير السلم " بمساعدة تلك الفئات للخروج إلى النور والعمل فى إطار الاقتصاد الرسمى والاستفادة منهم فى دعم الاقتصاد القومى .

٨- فتح ملف صفقات الخصخصة المشبوه ، وإعادة تقييم أسعار البيع سواء للأراضى الزراعية أو العقارية أو المصانع أو المؤسسات التى تم بيعها ، ويخير المستثمر بين دفع الفرق أو رد هذه الممتلكات إلى الدولة بالسعر الحقيقى لها بعد خصم حق الانتفاع بها طوال السنوات التى استغل فيها هذه المؤسسات أو الأراضى .

٩- ضرورة تحويل الصناديق الخاصة فى كل قطاعات الدولة إلى موازنة الدولة ، وتصفيتها لوأد الباب الخلفى للفساد فى الدولة .

١٠- رفع دعم الطاقة الكهربية والمواد البترولية من الشركات والهيئات الأجنبية ، وبقائه فى مؤسسات وهيئات الدولة بأسعارها العادية ؛ حفاظاً على مستوى الأسعار .

١١- إنشاء شركات تصدير واستيراد حكومية ؛لاستيراد وتصدير كل ما تحتاجه الدولة بدلاً من الاعتماد على الشركات الخاصة فى ذلك الشأن .

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

١٢- إصدار قانون ينص على توحيد نسبة الربح على كل السلع الاستهلاكية؛ بما يسهم فى توحيد أسعار السلع الاستهلاكية ، والقضاء على ارتفاع الأسعار المبالغ فيه .

١٣- إنشاء بعض شركات القطاع العام التى تتولى مهام استصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية .

١٤- إنشاء مجتمعات ريفية متكاملة المرافق والخدمات فى مناطق الاستصلاح الزراعى الجديدة ، تكون قريبة من الطرق والمواصلات الرئيسة ؛ لتوطين المهاجرين الجدد ، ولاستيعاب الزيادة السكانية من محافظات الجمهورية المكتظة بالسكان ، أسوة بمشروع شباب الخريجين فى الثمانينيات والتسعينيات ، ومشروع شمال وجنوب التحرير فى الخمسينيات .

١٥- إنشاء عديد من المزارع الحكومية ؛ لإنتاج الثروة الحيوانية وتربيتها فى مناطق الاستصلاح الجديدة ؛ لسد احتياجات الدولة من اللحوم ومنتجات الألبان والسيطرة على الأسعار فى الأسواق فيما يخص تلك السلع ، وكذلك لسرعة تنمية مناطق الاستصلاح الجديدة .

١٦- تطوير ودعم الاستثمارات فى مجال الثروة السمكية فى مصر، بما يحقق الاستفادة القصوى بأنهار وسواحل مصر المتعددة .

١٧- إنشاء وزارة خاصة بنهر النيل ، يرتكز عملها الرئيس على حماية النهر والحفاظ عليه من التلوث والحفاظ على المياه من الإهدار ، والعمل على زيادة موارده المائية وذلك سيخفف عبئاً كبيراً على الدولة لعلاج عديد من الأمراض التى انتشرت بسبب تلوث مياه نهر النيل ، والذى سببه توصيل صرف المصانع وكذلك الصرف الصحى به .

١٨- إنشاء صندوق قومى للتشغيل تشرف عليه الدولة ، يتولى إنشاء مشروعات صناعية وزراعية وتجارية ، تسهم فى توفير فرص العمل للشباب .

١٩- إشراك المواطنين فى إعداد السياسات العامة وصناعة القرارات ، من خلال الاتصال والتنسيق بين مؤسسات الدولة .

٢٠- إزكاء الوعى بأهمية الدراسات المستقبلية فى استشراف المستقبل وصوغه .

وتأسيساً على التحليل السابق ، فإنه إذا كان الباحث قد طرح أربعة سيناريوهات يتوقع أن يسير المجتمع المصرى فى أحدها خلال العقدين القادمين (الأفق الزمنى للبحث) ، فإن السيناريوهات الثلاثة الأولى (سيناريو الدولة الفاشلة، وسيناريو الدولة المستبدة، وسيناريو الدولة المتهيئة للانطلاق) جاءت لتمثل السيناريوهات الاستطلاعية ، والتى نستطيع التعبير عنها فى سؤال واحد مفاده : ماذا سيحدث لو ؟ وجاء السيناريو الرابع (سيناريو الدولة المتقدمة " السيناريو المعيارى") يتضمن فكرة عامة يمكن إيجازها فى عبارة واحدة مفادها : إذا أردت أن تصل إلى المستقبل المرغوب ، فعليك أن تقوم بإنجاز بعض الإجراءات والسياسات ؛ لتمكنك من ذلك . ويفرض السياق طرح سؤال مفاده : هل نستطيع أن نشكل المستقبل المفضل أو المرغوب فيه؟

رأى علماء المستقبل أن صورة الإنسان عن المستقبل تسهم فى صنع المستقبل . وفى هذا الصدد قال " دنيس جابور Denis Gabor" " إن أفضل وسيلة للتنبؤ بالمستقبل هى أن نخترعه" . فالمستقبل هو المساحة من التجربة الإنسانية التى يمكن للإنسان أن يشكلها كما يشاء ؛ ذلك لأن الماضى انتهى ولا نستطيع تغييره، كما أن الحاضر سيختفى بمجرد رصده ، بينما المستقبل هو وحده الذى نستطيع السيطرة عليه والتخطيط له . فللإنسان قدرة على اختراع المستقبل ، ولو فى حدود معينة . وما من شك أن هذه القدرة هى التى جعلت المجتمع الإنسانى يصل إلى الصورة التى عليها الآن .[١٣٨]

وبناءً على ما سبق ثمة تساؤل هام فى هذا السياق يطرح نفسه ، وهو يا ترى أى من هذه السيناريوهات المطروحة فى البحث الراهن الأقرب للحدوث ؟

نستطيع مما سبق أن نتبين أن السيناريو المرجعى (سيناريو الدولة الفاشلة) يصعب حدوثه خاصة بعد اندلاع ثورة ٣٠ يونيو التى أطاحت بحكم الإخوان المسلمين ، وإن الباحث رغب فى عرض هذا السيناريو رغم تغيير الحال ؛ وذلك لرصد الأوضاع

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

الاجتماعية للمجتمع المصرى فى ظل حكم الإخوان ، آملاً فى التعرف إلى العوامل التى فجرت الثورة. ومن ثم يرى الباحث أن مصر خلال العقدين القادمين يحتمل أن تمر بسيناريو الدولة المتهيئة للانطلاق لفترة ، تمهيداً لتغيير المسار إلى سيناريو الدولة المتقدمة . ولأن طبيعة أى سيناريو مقترح ربما لا تصل إلى نهاية المدى الزمنى للاستشراف ، حيث قد تفضى ظروف معينة إلى تداعيات (نتائج) أو تناقضات تقوض استمرار السيناريو فى المسار المحدد له وينتقل الوضع إلى تفريعة جديدة أو سيناريو آخر.[١٣٩] لذا يتوقع ألا يستمر سيناريو الدولة المتهيئة للانطلاق حتى نهاية أفقه الزمنى والمقدر بعقدين من الزمن ، حيث يتوقع أن يستمر هذا السيناريو حتى نهاية العقد الأول ، وربما نصف العقد الثانى ، ويبدأ بعدها مسار مستقبل التنمية فى مصر دخول السيناريو الخاص بالدولة المتقدمة ، شرط أن يلتزم متخذو القرار بتنفيذ السياسات والإجراءات التى ذكرها المشاركون فى البحث ، وكذلك المقترحات الإضافية التى طرحها الباحث .

خاتمة الدراسة واستخلاصاتها

انطلق البحث الراهن من تساؤل رئيس مفاده : ما السيناريوهات المتوقعة للتنمية فى مصر خلال العقدين القادمين ؟ ولقد انبثق من هذا التساؤل الرئيس تساؤلان فرعيان على النحو التالى :

١- ما السيناريوهات الممكنة والمحتملة المتوقعة لمستقبل التنمية فى مصر خلال العقدين القادمين ؟

٢- كيف تصبح مصر فى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠٣٣؟

وقد توصلت نتائج البحث إلى الإجابة عن هذين التساؤلين كما يلى :

بالنسبة إلى **السؤال الأول** المرتبط بالسيناريوهات المحتملة والممكنة لمستقبل التنمية فى مصر خلال العقدين القادمين ، توصلت نتائج البحث إلى وجود ثلاثة سيناريوهات يتوقع أن ينتهج المجتمع المصرى أحدها فى المستقبل ، وقد جاءت توقعات أفراد العينة لوضع التنمية فى ضوء تلك السيناريوهات كما يلى :

السيناريو الأول : وهو السيناريو المرجعى (سيناريو الدولة الفاشلة) الذى انطلق من تصور مفاده: استمرار الوضع السابق على ثورة ٣٠ يونيو (حكم الإخوان) كما هو فى المستقبل. وعليه أسفرت نتائج البحث عن أن توقعات المشاركين ، فيما يتعلق بهذا السيناريو جاءت فى ثلاثة اتجاهات : حاز الأول على أعلى نسبة اتفاق بين المشاركين ، ورأى أن الأوضاع فى المستقبل ستزداد تدهوراً فى ظل هذا السيناريو . و جاء فى المرتبة الثانية الاتجاه الذى رأى أن الأوضاع ستستمر على ما هى عليه من تدهور دون تغييرات ، بينما احتل المرتبة الثالثة الاتجاه الذى رأى أن الأوضاع فى المستقبل ستتحسن فى إطار هذا السيناريو ، ولكنه ربط تحسن الأوضاع بشروط أهمها ، إنهاء الصراع السياسى ، وإجراء حوار مجتمعى يفضى إلى التوافق الاجتماعى .

السيناريو الثانى : وهو سيناريو الدولة التسلطية ، والذى انطلق من تصور مفاده: سيطرة أحد تيارات الإسلام السياسى – باستثناء الإخوان المسلمين- على حكم الدولة ومفاصلها كافة . ولقد توصلت نتائج البحث إلى أن توقعات المشاركين فيما يتعلق بهذا السيناريو جاءت كذلك فى ثلاثة اتجاهات : الأول الاتجاه الذى يتوقع تدهور وتردى الأوضاع عن ما هى عليه ، ونال أعلى نسبة اتفاق بين المشاركين ، وجاء فى المرتبة الثانية الاتجاه الذى يفترض بقاء الوضع على ما هو عليه دون حدوث تغييرات ، بينما جاء فى المرتبة الثالثة الاتجاه الذى يتوقع تحسن الأوضاع فى المستقبل ، ولكنه اشترط لحدوث هذا التحسن الاستفادة من موارد الدولة المتاحة ، والاستفادة من التجارب التنموية للدول المتقدمة والقضاء على الفساد فى الجهاز الإدارى للدولة ، وتطبيق الشريعة الإسلامية بصدق وبشكل صحيح .

أما **السيناريو الثالث** : وهو سيناريو الدولة المهيئة للانطلاق (سيناريو المفاجأة) والذى انطلق من تصور مفاده : سيطرة التيار الليبرالى على الحكم بتولى أحد الأفراد المدنيين أو أحد المدنيين ذى خلفية عسكرية للحكم . وأوضحت نتائج البحث أن توقعات المشاركين فيما يتعلق بمستقبل التنمية فى مصر فى إطار هذا السيناريو ، جاءت فى ثلاثة اتجاهات ،

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

الأول الاتجاه الذى يفترض تحسن الأوضاع التنموية فى المستقبل ، وبدء النهضة المصرية ، وهذا الاتجاه اتفق عليه غالبية المشاركين ، وجاء فى المرتبة التالية الاتجاه الثانى الذى يفترض بقاء الوضع على ما هو عليه دون تغيير ، وجاء الاتجاه الثالث الذى يتوقع تردى الأوضاع عن ما هى عليه فى الوقت الراهن فى الترتيب الثالث من حيث نسبة الاتفاق ، حيث حاز على أقل نسبة بين المشاركين .

وبالنسبة إلى **إجابة السؤال الثانى** الخاص بالسيناريو الرابع (المعيارى ، سيناريو الدولة المتقدمة) والذى يفترض أن الأوضاع التنموية فى المستقبل ستصبح أفضل ، بشرط انتهاج الدولة ومتخذى القرار مجموعة من السياسات والإجراءات التى تسهم فى الوصول إلى المستقبل المفضل ، والذى مفاده: أن تصبح مصر فى مصاف الدول المتقدمة ببلوغ عام ٢٠٣٣ ، وهو الأفق المقترح للبحث .

ومن ثم جاءت مقترحات المشاركين بالنسبة إلى الإجراءات والسياسات التى يجب على الدولة إتباعها ترتكز على الأبعاد الثلاثة الرئيسة للتنمية (الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية) ، فبالنسبة إلى المقترحات التى ترتبط بالبعد الاقتصادى جاء أهمها : عودة دور الدولة فى التنمية ، من خلال اشتراكها فى الإنتاج والاستثمار ، وتحسين بيئة الاستثمار ، وزيادة الاستثمارات فى مجالات اقتصادية جديدة ، وتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى ، وتبنى مشروعات قومية لتشغيل الشباب والقضاء على البطالة ، وزيادة النمو ، ووضع استراتيجية تنموية تتضمن رؤية مستقبلية متكاملة للتنمية الشاملة فى مصر ، وطرح بعض السياسات التى تعمل على ترشيد الإنفاق وتحد من الاستهلاك ، وإنشاء عديد من المصانع فى المحافظات كافة ، وتنمية المشروعات الصغيرة ، والاهتمام بالزراعة أفقياً ورأسياً، وزيادة الاستثمارات الزراعية ، وتحقيق استقلال التنمية والاعتماد على الذات ، فضلاً عن تطبيق نظام إعانة البطالة ، وتطبيق قانون الحد الأعلى والأدنى للأجور .

وعن مقترحات المشاركين فى البحث الميدانى فيما يتعلق بالبعد الاجتماعى والثقافى للتنمية كانت على النحو التالى : وضع حزمة من القوانين لإصلاح أوضاع التعليم والصحة والعدالة والانتخابات ، وارتفاع الأسعار ، والعشوائيات والضرائب ، وتطبيق معايير الجودة فى كل مؤسسات الدولة التعليمية ، وربط التعليم بسوق العمل ، والارتقاء بالبحث العلمى فى المجالات كافة ، عن طريق زيادة ميزانيته ، وتشجيع الأبحاث العلمية بعامة ، والأبحاث فى مجال التكنولوجيا المتقدمة بوجه خاص ، والاهتمام بالتنمية البشرية للطلاب والعمال ، وتزويدهم بالمهارات التكنولوجية الحديثة ، وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق التوزيع العادل لعوائد التنمية ، والاهتمام بتعمير الصحراء ، والتوسع فى بناء المدن والمجتمعات الجديدة ، وإعادة هيكلة الداخلية والعمل على إعادة الأمن، وتطبيق برامج الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة ، ولذوى الاحتياجات الخاصة ، والاهتمام بالخدمات الأساسية ، ورفع مستوى جودتها، وتطبيق مبدأ الشفافية على كل قطاعات الدولة، والعمل على تمكين المرأة ، وإتاحة المشاركة الشعبية فى التخطيط للتنمية وتنفيذها ، وسن بعض القوانين التى تحد من كثرة الاحتجاجات والمظاهرات غير السلمية .

وبخصوص المقترحات التى ترتبط بالبعد السياسى فأغلبها ارتبط بإنماء الوعى الاجتماعى والسياسى ، ودعم المشاركة السياسية ، علاوة على إجراء مصالحة وطنية لوضع نهاية للصراع السياسى على السلطة ، ولتحقيق الاستقرار السياسى فى الدولة .

وعليه يتضح مما سبق أن نتائج البحث قد أجابت عن تساؤلاته فيما يتعلق بالسيناريوهات المتوقعة للسياق الاجتماعى فى مصر خلال العقدين القادمين . فقد توقع الباحث وجود أربعة سيناريوهات من المحتمل أن يسير السياق الاجتماعى فى أحدها فى المستقبل وهم ، سيناريو الدولة الفاشلة ، وسيناريو الدولة التسلطية ، وسيناريو الدولة المهيئة للانطلاق (المفاجأة) ، وسيناريو الدولة المتقدمة .

وفى السياق ذاته تبين أنه من المتوقع أن تسير مصر خلال السنوات العشر القادمة فى سيناريو الدولة المهيئة للانطلاق ، وفى العقد الثانى يتوقع أن تصل مصر عند نهايته إلى

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

مصاف الدول المتقدمة (محققة السيناريو الرابع المعيارى) بشرط أن ينفذ متخذو القرار والقائمون على الحكم ، السياسات والاجراءات المقترحة ، التى قدمها المشاركون – والتى كانت نتيجة لقرائح أذهان صفوة من علماء مصر فى تخصصات متباينة – وكذلك المقترحات الإضافية التى طرحها الباحث ، والتى رأى أنها تكميلية لمقترحات المشاركين ؛ لكى تستطيع الدولة أن تصل إلى السيناريو الذى نطوق إليه جميعاً.

المراجع والهوامش

١- جاك الول : خدعة التكنولوجيا ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٠.

2- Philippe Moati : Esquisse d'une Methodologie pour la Prospectivdes secteurs , Center de Recherch pour L'Etude et l'observation des conditions de vie ,cahier de recherché n 187,2003, P9 .

٣- جيمس كانتون : المستقبل الأقصى ، أهم الاتجاهات التى ستعيد تشكيل العالم في العشرين عاماً القادمة ، ترجمة لبنى عليه عبد العليم الريدى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ١٧ .

٤- أمنية الجميل : ماهية الدراسات المستقبلية ، سلسلة أوراق ، الورقة رقم (٥) ، مكتبة الإسكندرية ، ٢٠١٢ ، ص ٨ .

٥- توم لومباردو :قيمة الوعى بالمستقبل ،في الاستشراف والابتكار والاستراتيجية ، سينيثياج واغنر (محرر) ،ترجمة صباح صديق الدملوجى ،مركز دراسات الوحدة العربية ،و المنظمة العربية للترجمة بيروت ٢٠٠٩ ،ص ص ٤٤١، ٤٤٢ .

6- E.B Masini , New challenges for futures studies , futures 33,2007 , pp 637- 647 . Elsevier science Ltd ,www . elsevier . com / locate / futures .

٧- إبراهيم سعد الدين وآخرون : صور المستقبل العربى ، مشروع المستقبلات البديلة ، القاهرة ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط ، ١٩٨٩، ص ١٧٥.

٨- قاسم محمد النعيمى : المستقبل والاقتصاد فى الدراسات المستقبلية ، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية ٢٠١٠، ص ٧ فى
http:// www. Alhadhariya . net . dataarch / dr – mostaqbelai

٩- سليمان إبراهيم العسكرى :" امتلاك المستقبل وإرادة التغيير" تقديم كتاب أحمد أبو زيد، مستقبليات، رقم ٢٨، إبريل ٢٠١٠، ص ٤.

١٠- محمود عبد الفضيل :" الجهود العربية فى مجال استشراف المستقبل ، نظرة تقويمية " ، الكويت ، عالم الفكر ، المجلد الثامن عشر العدد الرابع ١٩٨٨ ، ص ٥٣ .

١١- إدجار جول : الدراسات المستقبلية في مصر الإطار ، الأمثلة الرؤى ، ترجمة محمد العربى ، سلسلة أوراق ، العدد رقم ٨ ، وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية، ٢٠١٣، ص ٣٠ . انظر كلاً من :

- أحمد فاروق غنيم : إصلاح مؤسسى لتفعيل السوق الحر ، مجلة السياسة الدولية ، ملحق تحولات استراتيجية ، عدد يناير ٢٠١٢ ، ص ١٢ .
- أحمد السيد النجار : الانهيار الاقتصادى فى عصر مبارك ، حقائق الفساد والبطالة والغلاء والركود والديون ، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠١٢، ص ص ٢٣٩- ٢٤٠.

١٢- على ليلة : خرائط العنف على ساحات الثورات العربية ، الديمقراطية ، العدد ٥٠ ، القاهرة ، إبريل ٢٠١٣، ص ٢٧ .

١٣- للمزيد انظر :
- تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠،الثروة الحقيقية للأمم ومسارات إلى التنمية البشرية برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ٢٠١٠ ، ص ص ١٤٥، ١٤٦ .
- تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣ ، نهضة الجنوب ، تقدم بشرى فى عالم متنوع ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، ٢٠١٣ ، ص ص ١٩٣، ١٩٤.

١٤- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : ثورة ٢٥ يناير فى عام ، تقارير معلوماتية ، العدد ٦١ يناير ٢٠١٢ ، ص ص ٩ — ١٥ .

١٥- أحمد السيد النجار :نحو برنامج اقتصادى لمصر الثورة (تجاوز تركة الفشل وبناء اقتصاد كفء وعادل)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠١٢ ، ص ص ٢٦- ٢٨ .

١٦- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، تقارير معلوماتية ، العدد ٦٦ سبتمبر ٢٠١٢ ، ص ص ٤- ٩ .

١٧- وزارة التخطيط والتعاون الدولى : المؤشرات الأولية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، التسعة أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٢/ ٢٠١٣

١٨- مى مجيب : حراك سياسى متسارع : البحث عن طريق ، فى على الدين هلال وآخرون ، عودة الدولة تطور النظام السياسى فى مصر بعد ٣٠ يونيو ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ص ٦٢- ٦٣

١٩- منى بدران وآخرون : لمحة عن الاقتصاد المصرى فى ٢٠١٣ ، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ٢٠١٣ ، ص ص ٦- ٧.

٢٠- محمد إبراهيم منصور (محرر) : الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠ ، دراسة استشرافية ، القاهرة، مركز الدراسات المستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصرى، ٢٠١١.

٢١- مريم سلطان لوتاه: التحول الديمقراطى في الوطن العربى ، قراءة للمشهد السياسى العربى والسيناريوهات المستقبلية ، مجلة شئون اجتماعية ، العدد ١١٦ ، الإمارت العربية ، ٢٠١٢ ، ص ص ١١٢- ١٤٢ .

٢٢- أحمد زايد : تحديات التحول الديمقراطى فيما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، بحث مقدم فى أعمال الندوة السنوية لعلم الاجتماع ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، آداب القاهرة، ٢٠١٢، ص ص ١٩- ٢٨.

٢٣- أسامة إسماعيل عبد البارى : رؤى النخبة المصرية للديمقراطية بعد ثورة ٢٥ يناير ، بحث مقدم فى الندوة السنوية لعلم الاجتماع ، كلية آداب القاهرة ٢٠١٢، ص ص ١٨٥- ٢٣٢.

٢٤- على الدين هلال وآخرون : الصراع من أجل نظام سياسى جديد : مصر بعد الثورة ، القاهرة ، الدار المصرية – اللبنانية ، يناير ٢٠١٣.

٢٥- علاء الشامى : المعارضة الالكترونية وعلاقتها بالتحول الديمقراطى فى العالم العربى ، الثورة المصرية نموذجاً ، فى أية نصار وآخرون ، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات ، المركز العربى للأبحاث ودراسات السياسات ، بيروت ، آذار / مارس ٢٠١٢، ص ص ٣١٣- ٣٦٤.

٢٦- السيد يسين : ثورة ٢٥ يناير بين التحول الديمقراطى والثورة الشاملة ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠١٢

٢٧- فريدة فرحى : التحول الديمقراطى ، طرق جديدة لفهم الثورة ، فى جون فوران(محرر) ، مستقبل الثورات ، إعادة تفكير بالتغير الجذرى فى عصر العولمة ، ترجمة تانيا بشارة ، بيروت ، دار الفارابى ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٣٨.

٢٨- عبد الفتاح ماضى : تحديات بناء النظام الديمقراطى فى مصر ، فى الثورة والدولة الديمقراطية ، تحرير محمد العربى ، الإسكندرية ، مكتبة الإسكندرية ، ٢٠١٢، ص ص ١٠٤- ١٠٦.

٢٩- بو حنيه قوى : ثقافة الديمقراطية كمعبر للعدالة الانتقالية ، مجلة الديمقراطية ، العدد ٤٣ ، يوليو ٢٠١١ ، ص ص ٨٢، ٨٣ .

٣٠- سلمان بو نعمان : أسئلة دول الربيع العربى : نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة ، مركز نماء للبحوث والدراسات ، بيروت ٢٠١٢.

٣١- فلورانس جوب ، وألكسندر لايان (محرران): تقرير الاتحاد الأوروبى للدراسات الأمنية ، السيناريوهات الثلاثة لمستقبل العالم العربى ٢٠٢٥ ، تقرير رقم ٢٢ ، فبراير ٢٠١٥ ، مجلة الديمقراطية ، العدد ٥٨، ٢٠١٥ .

٣٢- لويد س . جاردنر: مصر كما تريدها أمريكا من صعود ناصر إلى سقوط مبارك ، ترجمة فاطمة نصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ٢٥٦.

٣٣- شادية فتحى : الدولة الدينية في مصر : السيناريوهات المستبعدة والتطورات الأقل احتمالاً والأكثر تأثيراً في مستقبل المنطقة العربية ، ملحق مجلة السياسة الدولية ، عدد رقم ١٨٥ ، يوليو ٢٠١١ .

٣٤- حسن سلامة : ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الدولة في مصر ، ملحق السياسة الدولية ، تحولات أستراتيجية على خريطة السياسة الدولية ، النموذج المصرى ، مستقبل مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ، العدد رقم ١٨٧ ، يناير ٢٠١٢، ص ص ٧- ١٠ .

٣٥- منار عز الدين : نظرة في المستقبل السياسى المصرى: الحوار المتمدن ، العدد ٣٦٤١ ، ١٧/ ٢/ ٢٠١٢ . فى http: www. Ahewar . org / news/ default ,

٣٦- أحمد فهمى : مصر ٢٠١٣، مركز البيان للبحوث والدراسات ، (غير مبينة مكان النشر) ، ٢٠١٢ .

٣٧- على ليلة : التنمية الاجتماعية في عالم متغير، آليات التخلف وتحديات التنمية ، دار المعارف ، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ٧٠، ٧١.

٣٨- المرجع السابق ، ص ٧١.

٣٩- سعيد ناصف : الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة التحضر ، في سعيد ناصف وماجدة حافظ ، علم الاجتماع الحضرى ومشكلات التحضر في العالم الثالث، (غير مبينة الناشر)، ٢٠٠٥، ص ص ٨٧، ٨٨.

٤٠- للمزيد انظر كل من :

- سعيد ناصف ، المرجع السابق، ص ص ٨٩ – ٩١ .

- أندروبستر : مدخل إلى علم اجتماع التنمية ، ترجمة عبد الهادى والى والسيد عبد الحليم الزيات ، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ١٩٩٥، ص ص ١٢٠- ١٢١.

٤١- هناء محمد الجوهرى : علم الاجتماع الحضرى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩، ص ٦٦.

٤٢- سعيد ناصف ، مرجع سابق ، ص ٩٦.

٤٣- كمال التابعى : تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص ص ١٥٤- ١٥٥.

٤٤- بى .س. سميث: كيف نفهم سياسات العالم الثالث ، نظريات التغيير السياسى والتنمية، ترجمة خليل كلفت ، المركز القومى للترجمة، العدد(١٨٧١) ، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٧٩.

٤٥- على ليلة : التنمية الاجتماعية في عالم متغير ، مرجع سابق، ص ص ٨٢- ٨٤ .

٤٦- السيد الحسينى : التنمية والتخلف دراسة تاريخية بنائية ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ١٠٦، ١٠٧.

٤٧- رابح لونيس : نظريات تفسير تخلف العالم الإسلامى، مجلة إضافات ، العدد الرابع عشر ، ربيع ٢٠١١، ص ١٠٦ .

٤٨- على ليلة : التنمية الاجتماعية في عالم متغير ، مرجع سابق ، ص ٨٣.

٤٩- السيد الحسينى : التنمية والتخلف ، مرجع سابق ، ص ١٠٤.

٥٠- تيمونز روبيرتس وأيمى هايت : من الحداثة إلى العولمة ، رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعى ، الجزء الأول ، ترجمة سمر الشيشكلى ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٣٠٩، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٤، ص ص ٥٠، ٢٥١.

٥١- المرجع السابق ، ص ٢٤٤.

٥٢- ج . تيمونز روبيرتس وأيمن هايت ، من الحداثة إلى العولمة رؤى ووجهات نظر فى قضية التطور والتغيير الاجتماعى ، الجزء الأول ، ترجمة سمر الشيشكلى ، عالم المعرفة ، العدد ٣٠٩ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ٢٠٠٤، ص ٢٨ .

٥٣- سعيد ناصف ، مرجع سابق، ص ص ٩٩- ١٠١.

٥٤- تونى بارنت: علم الاجتماع والتنمية ، ترجمة سهير عبد العزيز محمد يوسف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ٤٤، ٤٥.

٥٥- سمير أمين : الاقتصاد السياسى للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين ، ترجمة فهمية شرف الدين ، دار الفارابى ، بيروت ، ٢٠٠٢، ص ٩ .

٥٦- سمير أمين : طريق التنمية ذات التوجه الاشتراكى ، المستقبل العربى، العدد ٤٣٠، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠١٤، ص ١٠ .

٥٧- رابح لونيس : مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

٥٨- هناء محمد الجوهرى : علم الاجتماع الحضرى ، مرجع سابق، ص ص ٦٧- ٦٨.

٥٩- على عبد القادر على : التطورات الحديثة فى الفكر الاقتصادى التنموى ، جسر التنمية، مج ٧ ، عدد ٧٦٤، الكويت ، ٢٠٠٨، ص ١٠ — ١٥ .

٦٠- آما رتيا صن : التنمية حرية مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر ، ترجمة شوقى جلال ، عالم المعرفة ، العدد رقم ٣٠٣، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، مايو ٢٠٠٤، ص ص ٢٩٣- ٣٤٥ .

٦١- سعيد ناصف وماجدة حافظ ، علم الاجتماع الحضرى ومشكلات التحضر فى العالم الثالث ، غير مبينة الناشر ، ٢٠٠٥، ص ١١١.

٦٢- أنتونى غدنز : "بمساعدة كارين بيردسال" : علم الاجتماع ، مع مدخلات عربية ، ترجمة فايز الصياغ ، المنظمة العربية للترجمة ، الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٨، ص ١٣١ .

٦٣- د. ورويك مورای : جغرافيات العولمة ، قراءة فى تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ، ترجمة سعيد منتاق ، عالم المعرفة ، العدد ٣٩٧، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، ٢٠١٣، ص ٣١٢ .

٦٤- أنتونى غدنز "بمساعدة كارين بيردسال" ، مرجع سابق ، ص ١٣١.

٦٥- د . ورويك مورای: مرجع سابق ، ص ٣١٢ .

٦٦- أنتونى غدنز "بمساعدة كارين بيردسال" ، مرجع سابق ، ص ١٣٣.

٦٧- د. ورويك موارى : مرجع سابق ، ص ٣١٢ .

٦٨- حنة أريندت : رأى في الثورات ، تعريب خيرى حماد ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ٢٠١١، ص ص ٥٢، ٥٣ .

٦٩- هيثم مزاحم : لماذا تحدث الثورات ؟ في محمود حيدر (محرر) ، ثورات قلقة ، مقاربات سوسيواستراتيجية للحراك العربى ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامى ، بيروت ، ٢٠١٢، ص ص ٢٤٩- ٢٥٤.

٧٠- جيفرى أم . بيج : إيجاد المذهب الثورى في الثورة ، مفاهيم العلم الاجتماعى ومستقبل الثورة ، في جون فوران (محرر) ، مستقبل الثورات ، إعادة التفكير بالتغيير الجذرى في عصر العولمة ، ترجمة تانيا بشارة ، بيروت، دار الفارابى ، ٢٠٠٧، ص ٣٥ .

٧١- سلمان بو نعمان : فلسفة الثورات العربية ، مقاربة تفسيرية لنموذج انتفاضى جديد ، مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٢، ص ١٧ .

٧٢- مايكل روسكن وروبرت كورد : مقدمة في العلوم السياسية ، ترجمة عزة أحمد عفيفى ، ملحق اتجاهات نظرية ، السياسة الدولية ، العدد ١٨٤ ، إبريل ٢٠١١ ، المجلد ٤٦، ص ١٠ .

٧٣- سلمان بو نعمان ، مرجع سابق، ص ١٨ .

٧٤- ويكبيديا الموسوعة الحرة https:// ar. Wikipedia . org/ wiki/

٧٥- عزمى بشارة : في الثورة والقابلية للثورة ، المركز العربى للأبحاث ودراسات السياسات ، الدوحة ، أغسطس ٢٠١١ ، ص ٢٢ .

٧٦- أحمد مجدى حجازى : الثورة المصرية علامة حضارية فارقة، مجلة الديمقراطية، العدد ١٤٢، أبريل ٢٠١١، القاهرة ، ص٣٧ .

٧٧- جو ستافو إستيفا : التنمية فى قاموس التنمية دليل المعرفة باعتبارها قوة ، تحرير فولفجاج ساكس ، ترجمة أحمد محمود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ٢٢، ٢٧.

٧٨- إسماعيل صبرى عبد الله: الكوكبة والتنمية المستقلة والمواجهة العربية لإسرائيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص ١٦٦ .

٧٩- كمال التابعى ، تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية فى علم اجتماع التنمية ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٧.

٨٠- آمارتيا صن : مرجع سابق، ص١٥.

٨١- الأمم المتحدة: الأبعاد الاجتماعية لمشروعات تطوير المرأة الريفية ، بغداد ، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، ٢٠٠٠، ص ص ٨٥، ٨٦.

٨٢- محمد الجوهرى:علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث، الجزء الأول،دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ١٤٤- ١٤٥ .

٨٣- نصر محمد عارف : التنمية من منظور متجدد ، التحيز- العولمة- ما بعد الحداثة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٤.

٨٤- إبراهيم العيسوى : التنمية في عالم متغير ، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ١٨.

٨٥- إبراهيم العيسوى : " التنمية البشرية فى مصر، ملاحظات فى ضوء التقرير المصرى لسنة ١٩٩٤" ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والمجلد الثالث، العدد الأول، يونيو ١٩٩٥، ص ١٠ .

٨٦- إدوارد كورنيش : المستقبلية ، مقدمة لفن وعلم فهم وبناء الغد ، ترجمة محمود فلاحة ، دمشق ، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٤ ، ص ١٩١.

٨٧- الفيروز آبادى : القاموس المحيط ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٩، ص ١٥٣.

٨٨- أحمد أبو زيد : المعرفة وصناعة المستقبل ، مرجع سابق ، ص ٦٩.

٨٩- أدوارد كورنيش : مرجع سابق ، ص ١٩٢.

91-Pentti Malaska : A futures research outline of a post - modern futures 33 (2001) 225-243 , Elsevier Science Ltd www Elsevier . com / locate / futures , p 228 .

92- Hugues de Jouvenel : la demarche prospective un bref guide Méthodologiques , Revue futuribles n 247 , Novembre 1999 , mise à Jour 2002 , p 10 . www . futuribles . com .

93- Barbara Adam : The future told tamed and traded ,http : //www . cf. ac. Uk/ socsi / whoswho / adam / .

94- Peter Gololing : " for The coming features Information and communication Technologies and The Sociology of The future , The Journal of The British sociological Association , solihull vol 34,Iss,feb2000,p165.

٩٥ – زهير الأسدى : نحو دراسات مستقبلية إسلامية فى www. Alsadrain . com / fker / 16. htm

96- Philippe Moati : Esquisse d'une Methodologie pour la Prospectiv des secteurs , Center de Recherch pour L'Etude et l'observation des conditions de vie ,cahier de recherché n 187,2003, P6 .

٩٧– أدوارد كورنيش : ، مرجع سابق ، ص ٢٢١.

٩٨– إبراهيم العيسوى : الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠،، منتدى العالم الثالث ، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ص ٥– ٧ .

٩٩– مصطفى خلف ومحمد ياسر الخواجة : الجماعة البؤرية كأداة للبحث الاجتماعى ، المجلة العربية لعلم الاجتماع ، العدد الرابع ، القاهرة، يوليو ٢٠٠٩، ص ص ٦٧– ٧٢ .

١٠٠– عبد الباسط عبد المعطى : الدراسات المستقبلية : المتطلبات والجدوى العلمية والمجتمعية ، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، قطر، ١٩٩٢، ص ٥٩ .

١٠١– ميشال غوديه : المستقبل: أنستشرفه أم نبنيه ؟ لماذا نستشرف وكيف يكون ؟، فى ندوة الدراسات المستقبلية فى الوطن العربى الحال والمآل(تحرير محمد إبراهيم منصور) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس، ٢٠١٥، ص ص ٣٠– ٣٥ .

١٠٢– إبراهيم العيسوى : السيناريوهات بحث فى مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها فى مشروع ٢٠٢٠ ، أوراق مصر ٢٠٢٠ ، الورقة رقم (١) ، منتدى العالم الثالث ، القاهرة، يوليو ١٩٩٨ ، ص ٢٣ .

١٠٣– لمزيد حول هذين الأسلوبين انظر :

- رمضان الصباغ : سيناريوهات المستقبل التربوى ، مجلة المعرفة ، عدد ١٧٥، مايو ، ٢٠١٠ متاح على www.almarefh.org / news .
- إبراهيم العيسوى : الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠،مرجع سابق ، ص ٢٠ .

-Wendell Bell , foundations of futures studies , transac publishers New Jersex , 1997

١٠٤– على عبد الرازق جلبى :الدراسات المستقبلية ، الأسس والإستراتيجيات ، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ، ٢٠٠٥، ص ص ١٣٢، ١٣٦.

١٠٥– ريل ميلز : التطورات الأخيرة لاستخدام المستقبل فى صنع السياسات ، قراءة المستقبلات ومنهج التوقع ، فى ندوة الدراسات المستقبلية فى الوطن الحال والمآل (تحرير محمد منصور) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة ، تونس ، ٢٠١٥، ص ص ٦٠– ٦٤.

١٠٦– الشروط الابتدائية للسيناريوهات صاغها الباحث فى نتائج البحث قبل نتائج كل سيناريو.

١٠٧- إبراهيم العيسوى : السيناريوهات ، بحث فى مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها فى مشروع مصر ٢٠٢٠ ، مرجع سابق، ص ٩ .

١٠٨- مركز الدراسات المستقبلية بمجلس الوزراء : تجارب دولية فى الدراسات المستقبلية ، القاهرة ، مارس ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٤ .

١٠٩- تيودور كابلو : البحث الاجتماعى : الأسس النظرية والخبرات الميدانية ، ترجمة محمد الجوهرى ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٣، ص ١١٠ .

١١٠- المعجم الوجيز : مجمع اللغة العربية بجمهورية مصر العربية ، ١٩٩٠، ص ١٨٤ .

١١١- ناهد صالح : المنهج فى البحوث المستقبلية ، مجلة عالم الفكر ، مارس ١٩٨٤، ص ص ٢٠٥- ٢٠٨

١١٢- تتحدد ملامح تصنيف منيسوتا فى ضوء تقسيم المستقبل إلى خمس فترات كما يلى :

أ- المستقبل المباشر ويمتد من عام إلى عامين منذ اللحظة الراهنة .

ب-المستقبل القريب ويمتد من عام إلى خمسة أعوام .

ج- المستقبل المتوسط ويمتد من خمسة أعوام إلى عشرين عاماً.

د- المستقبل البعيد ويمتد من عشرين عاماً إلى خمسين عاماً .

ه- المستقبل غير المنظور ويمتد من الآن إلى ما بعد خمسين عاماً أو أكثر.

(للمزيد انظر : عواطف عبد الرحمن : الدراسات المستقبلية ، الإشكاليات والآفاق ، عالم الفكر ، الكويت، المجلد الثامن عشر ، العدد الرابع، يناير ، فبراير، ومارس ١٩٨٨، ص ١٨.)

١١٣- إبراهيم العيسوى ، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠ ، مرجع سابق ، ص ص ١٣، ١٦.

١١٤- ديرك لايدر : قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى ، ترجمة عدلى السمرى ، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٠، ص ١٠٦ .

١١٥- سمير أمين : ثورة مصر ، دار العين للنشر ، القاهرة، ٢٠١١، ص ص ٢٧، ٢٩ .

١١٦- فرانسيس فوكاياما : النظام السياسى والتآكل السياسى من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية ، ٢٠١٤ ، عرض يونس بلفلاح ، في Al Jazeera Centre for studies , http: // studies . al Jazeera . net

.السيد يسين : ثورة ٢٥ يناير بين التحول الديمقراطى والثورة الشاملة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٣٦٩ .

١١٧- على ليلة : خرائط العنف على ساحات الثورات العربية ، الديمقراطية ، العدد ٥٠ ، ٢٠١٣ ، ص ٣٤ .

119- John Foran : Taking power . on The origins of Third world Revolutions . Cambridge university press , New york , 2005.

١٢٠- السيد الحسينى : مرجع سابق ، ص ص ١٥٥، ١٥٦.

١٢١- للمزيد أنظر كل من :

- Robert H. Dix : Revolutions succeed & fail, palgrave Macmillan Jornals, http : // www: jstor. Org / stable / 3234558

- John R . Bradley , After the Arab spring : How islamiste hijacked The Middle Est Revolts , New york , palgrave , Macmillan, 2012 .

– جيمس بتراس : الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع ، ترجمة فاطمة نصر ، القاهرة ، مكتب سطور، ٢٠١٢ ، في السياسة الدولية ، عدد ١٩٠، ص ١١٦ .

-Fred Dallmayr , Radical changes in The Muslim world : Turkey , Iran , Egypt . SAGE , http : // www . sage publication . com

١٢٢- آصف بيات : الحياة سياسة ، كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط، ترجمة أحمد زايد ، المركز القومى للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٤٦٨ .

١٢٣- أمل حسن أحمد : عقد اجتماعى جديد عقب ثورة ٢٥ يناير ، تحليل سوسيولوجى حول علاقة الشعب بالسلطة ، الندوة السنوية لعلم الاجتماع ، ٧ أبريل ٢٠١٢، ص ص ٣٠١- ٣٥١ .

١٢٤- هالة مصطفى : نحو الدولة الفاشلة ، الأهرام، ٢ فبراير ٢٠١٣.

١٢٥- ويكيبديا الموسوعة الحرة : الدولة الفاشلة فى : http : // ar . Wikipedia . org / Wiki . ولمزيد عن الدولة الفاشلة انظر أيضاً (على الزغبى : ما هى الدولة الفاشلة فى : www.alqabas . com . kw)

١٢٦- محمد السمهورى : ترتيب متدهور، أوضاع دول الربيع العربى فى مؤشر الدول الفاشلة ٢٠١٢ ، دراسة منشورة فى الموقع الالكترونى للمركز الإقليمى للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة على الرابط http : // www . rcssmideast . org .

١٢٧- آصف بيات : مرجع سابق ، ص ٤٨٨.

١٢٨- السيد الحسينى : مرجع سابق ، ص ١٢٧.

١٢٩- تيمونز روبرتس : مرجع سابق ، ص ٢٤٤.

١٣٠- سعيد ناصف : مرجع سابق ، ص ص ٩٩- ١٠٢ .

١٣١- د. ورويك موارى ،مرجع سابق ،ص ٣١٢

١٣٢- السيد يسين : تحديات الدولة التنموية ، الأهرام ٣ سبتمبر ، ٢٠١٥ .

١٣٣- للمزيد أنظر كل من :

- جون فوران : الواقعية السحرية : كيف لثورات المستقبل نتائج (نهايات) أفضل ، فى جون فوران ، مستقبل الثورات ، ترجمة تانيا بشارة ، بيروت، دار الفارابى ، ٢٠٠٧، ص ٣٢٤ .

- John Foran : Taking power , ob , cit .

- John Foran , David Lane and Andreja Zivkovic : Revolution in the making of The modern world , social identities globalization , and modernity , New york , Routledge , 2008.

- Theda Skocpol:State and revolution:old regimes and revolutionary crises in france , Russia , and China . Springer http : // www . jstor . org / stable / 65999

-Julia Skinner : Social media and revolution : The Arab Spring and The occupy movement as seen through three information studies paradigms , working papers on information systems ,florida state university ,2011.

١٣٤- السيد الحسينى : مرجع سابق ، ص ص ١٢٧، ١٢٨ .

١٣٥- عمرو عدلى : دور الدولة الاقتصادى وإعادة تصميم نموذج التنمية في مصر ، مجلة الديمقراطية ، العدد ٥٧ ، القاهرة، يناير ٢٠١٥ ، ص ص ٩٨- ١٠٣.
١٣٦- نادية رمسيس فرح : الاقتصاد السياسى لمصر ، دور علاقات القوة في التنمية ، ترجمة مصطفى قاسم ، القاهرة ، المركز القومى للترجمة ، ٢٠١٠ ، ص ٣٧ .
١٣٧- أحمد السيد النجار : الثورة ومواجهة معضلات الاقتصاد المصرى ، كراسات استراتيجية ، العدد ٢١٧، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١١، ص ٦ .
١٣٨- أحمد أبو زيد : اختراع المستقبل ، فى مستقبليات ، كتاب العربى ، رقم ٨٠ ، إبريل ٢٠١٠ ، ص ١٢٢ .
١٣٩- إبراهيم العيسوى وأخرون : الأسس النظرية والمنهجية لسيناريوهات مصر ٢٠٢٠ ، أوراق مصر ٢٠٢٠ ، الورقة رقم ٤ ، القاهرة ، منتدى العالم الثالث ، يوليو ١٩٩٩ ، ص ١٦ .

الملاحق :

- **أسماء العينة المشاركة فى البحث .**
- **دليل المقابلة .**

أسماء العينة المشاركة فى البحث

م	الاسم	الوظيفة
١-	محمد سعيد فرح	أستاذ علم الاجتماع بجامعة طنطا ، ورئيس اللجنة العلمية لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين فى تخصص علم الاجتماع سابقا.
٢-	أحمد الدماسى	أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب جامعة الفيوم.
٣-	مجدى صبحى يوسف	خبير اقتصادى ونائب مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.
٤-	محمد عبد الشفيع عيسى	أستاذ بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة .
٥-	إكرام بدر الدين	أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .
٦-	إبراهيم العيسوى	أستاذ بالمعهد القومى للتخطيط بالقاهرة وخبير اقتصادى .
٧-	محمود عبد الرشيد بدران	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة المنيا .
٨-	على نصار	أستاذ الدراسات المستقبلية بالمعهد القومى للتخطيط بالقاهرة .
٩-	خلف محمد عبد السلام	مدرس علم اجتماع التنمية بكلية آداب الإسماعلية جامعة قناة السويس.
١٠-	فراج سيد فراج	أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية آداب الإسماعلية جامعة قناة السويس .
١١-	محمد عبد المعبود مرسى	أستاذ علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا بكلية آداب الإسماعلية جامعة قناة السويس .
١٢-	محمد عبد المعبود محمد عبد الرسول	مدرس علم الاجتماع والسياسات السكانية بكلية آداب الإسماعلية جامعة قناة السويس

١٣-	مصطفى خلف عبد الجواد	أستاذ علم الاجتماع والسكان بكلية الآداب جامعة بنى سويف
١٤-	السيد عبد الفتاح عفيفى	أستاذ متفرغ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم
١٥-	عبد العزيز مختار	أستاذ التنمية والتخطيط بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الفيوم وعميد الكلية الأسبق
١٦-	وفاء يسرى	أستاذ التنمية والتخطيط ووكيل شئون البيئة بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم سابقاً .
١٧-	حسن أحمد عبيد	أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .
١٨-	عبد الله غالى	أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .
١٩-	ناهد عز الدين	أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .
٢٠-	عماد جاد	نائب مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام .

دليل مقابلة فى موضوع

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

إعداد

محمد إبراهيم مبروك

مدرس علم الاجتماع جامعة الفيوم

بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمى

البيانات الأساسية :-

١. **الاســـم:** .....

٢. **السن :**.....

٣. **النوع :** .....

٤. **الحالة الزواجية** .....

٥. **الوظيفة** .....

٦. **مكان العمل** .....

٧. **الدرجة الوظيفية** .....

٨. **هل تنتمى إلى حزب سياسى؟** .....

٩. **ما هو اسم هذا الحزب؟**

.....

١٠. **ما التيار الفكرى الذى تنتمى إليه؟** .....

من وجهة نظر حضرتك أى الأحزاب السياسية المتوقع أن تسيطر على الحكم فى مصر خـــلال العقـــدين القادمين ؟

.....

.....

.....

.....

١١. ما توقع حضرتك لمستقبل التنمية فى مصر خلال العقدين القادمين فى حالة استمرار حكـــم الإخـــوان المسلمون ؟

.....

.....

.....

.....

١٢. ما تصورات حضرتك لمستقبل التنمية فى مصر خلال العقدين القادمين فى حالة حصول أحد التيـــارات الدينية الأخرى على مقعد الرئاسة ؟

.....

.....

.....

.....

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

ما توقعات حضرتك لمستقبل التنمية فى مصر خلال العقدين القادمين فى حالة سيطرة أحد الليبراليين على مقعد الرئاسة ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

ما مقترحات سيادتكم لكى تصبح مصر دولة قوية وفى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠٣٣ ؟

(السياسات والإجراءات المفترض أن تتبعها الدولة فى العقدين القادمين)

.....

.....

.....

جداول البحث

جدول رقم (١)

يوضح توقعات المبحوثين عن انتماءات الأحزاب التى سوف تسيطر على الحكم خلال العقدين القادمين

الاستجابة	ك	نسبة الاتفاق بين المشاركين (٪)
١- أحزاب ذات مرجعية إسلامية	٥	٢٥
٢- أحزاب مدنية	١٢	٦٠
٣- ائتلافات تجمع بين التيارين الدينى والمدنى	٣	١٥
المجموع	٢٠	١٠٠

جدول رقم (٢)

يوضح توقعات المبحوثين لوضع التنمية فى مصر حالة استمرار حكم الإخوان خلال العقدين القادمين

الاستجابة	ك	نسبة الاتفاق بين المشاركين (٪)
١- ستتحسن	٢	١٠
٢- ستبقى كما هى	٤	٢٠
٣- ستتردى	١٤	٧٠
المجموع	٢٠	١٠٠

جدول رقم (٣)

يوضح توقعات المبحوثين لوضع التنمية فى مصر حالة حصول أحد التيارات الدينية الأخرى على مقعد الرئاسة

الاستجابة	ك	نسبة الاتفاق بين المشاركين (٪)
١- ستتحسن	٣	١٥
٢- ستبقى كما هى	٤	٢٠
٣- ستتردى	١٣	٦٥
المجموع	٢٠	١٠٠

جدول رقم (٤)

يوضح توقعات المبحوثين لوضع التنمية فى مصر خلال العقدين القادمين حالة حصول أحد الليبراليين على مقعد الرئاسة

الاستجابة	ك	نسبة الاتفاق بين المشاركين (٪)
١- ستتحسن	١٤	٧٠
٢- ستبقى كما هى	٤	٢٠
٣- ستتردى	٢	١٠
المجموع	٢٠	١٠٠

تصورات بعض الخبراء وأساتذة الجامعات حول مستقبل التنمية فى مصر بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو : بحث ميدانى استشرافى

جدول رقم (٥)

الاستجابة	ك	نسبة الاتفاق بين المشاركين (٪)
١- إجراء مصالحة لوضع نهاية للصراع السياسى على السلطة وتحقيق الاستقرار السياسى	١٢	٦٠
٢- العمل على استقلال التنمية والاعتماد على الذات	٦	٣٠
٣- وضع حزمة من القوانين لإصلاح أوضاع التعليم والصحة والعدالة والانتخابات وارتفاع الأسعار والعشوائيات	١٨	٩٠
٤- عودة دور الدولة التنموى عن طريق اشتراكها المباشر فى الإنتاج والاستثمار	١٩	٩٥
٥- إتاحة المجال للمشاركة الشعبية فى التخطيط للتنمية وتنفيذها	١٠	٥٠
٦- تحقيق العدالة الاجتماعية (التوزيع العادل لعوائد التنمية)	١٤	٧٠
٧- العمل على تحسين بيئة الاستثمار وزيادة الاستثمارات فى مجالات اقتصادية جديدة وتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى	١٨	٩٠
٨- الاهتمام بالتنمية البشرية للطلاب والعمال وتزويدهم بالمهارات التكنولوجية الحديثة	١٥	٧٥
٩- تنمية المشروعات الصغيرة	١١	٥٥
١٠- الارتقاء بالبحث العلمى فى المجالات كافة عن طريق زيادة ميزانيته وتشجيع الأبحاث العلمية وخاصة فى مجال التكنولوجيا المتقدمة	١٦	٨٠
١١- طرح بعض السياسات التى ترشد الإنفاق وتحد من الاستهلاك	١٢	٦٠
١٢- تطبيق قانون الحد الأدنى والأعلى للأجور	٩	٤٥
١٣- تطبيق معايير الجودة فى المؤسسات التعليمية وربط التعليم بسوق العمل	١٧	٨٥
١٤- تطبيق برامج الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة والارتقاء بالخدمات الأساسية لهم ورفع مستوى جودتها	١٢	٦٠
١٥- تطبيق مبدأ الشفافية على كل قطاعات الحكومة	١١	٥٥
١٦- سن بعض القوانين التى تحد من كثرة الاحتجاجات والمظاهرات غير السلمية	٢	١٠
١٧- وضع استراتيجية تنموية تتضمن رؤية مستقبلية متكاملة للتنمية فى مصر	١٥	٧٥
١٨- الاهتمام بتعمير الصحراء والتوسع فى بناء المدن والمجتمعات الجديدة	١٤	٧٠
١٩- إنشاء عديد من المصانع فى المحافظات كافة	١٢	٦٠
٢٠- تنشيط السياحة الداخلية والخارجية	١٠	٥٠
٢١- تطبيق نظام إعانة البطالة	٥	٢٥
٢٢- تبنى مشروعات قومية لتشغيل الشباب والقضاء على البطالة وزيادة النمو	١٦	٨٠
٢٣- الاهتمام بالزراعة أفقياً ورأسياً وزيادة الاستثمارات الزراعية	١١	٥٥
٢٤- إعادة هيكلة الداخلية والعمل على إعادة الأمن	١٤	٧٠
٢٥- تمكين المرأة	١١	٥٥
٢٦- إنماء الوعى السياسى والاجتماعى ودعم المشاركة السياسية	١٣	٦٥
تنسب النتائج إلى	٢٠	

يوضح مقترحات المبحوثين لكى تصبح مصر دولة قوية وفى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠٣٣